

تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسه على القيمة السوقية للأسهم

محمد عبد علي محمد آل فتح الله

أ.د. طلال محمد علي الججاوي

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

الملخص :

لقد كانت الشفافية في المحاسبة ( Transparency in accounting ) من القضايا المثيرة للجدل ، لذا يهدف البحث إلى تقويم مستوى الشفافية transparency في الإفصاح Disclosure عن المعلومات المالية وغير المالية للمصارف العراقية الخاصة، لكون المصارف هو القطاع الرئيسي الذي يربط اقتصاد البلد مع اقتصاديات بلدان العالم الأخرى . إلى جانب ما تناولته الأدبيات المحاسبية .

كما إن مفهوم الشفافية في الإفصاح (Transparency in the Disclosure) ليس بديلاً عن مبدأ الإفصاح الكامل (full disclosure) بل هو وسيلة لتحقيقه ؛ وللتعرف على الطرق الواجب إتباعها في ردم الفجوتين الأولى بين الإفصاح المتاح The Attainable Level of Disclosure والإفصاح المثالي ( The Ideal Level of Disclosure ) والثانية بين مُعدي التقارير المالية من جهة وبين مُستخدميها والمُطلعين عليها .

وقد جرى قياس الشفافية في الإفصاح وفقاً لمقياس مؤسسة standard & poor إذ سبقتنا مصر(الصادق، ٢٠٠٧) والسعودية (عبد الرحمن، ٢٠١٠) لتكون ثالث دولة عربية تقوم بقياس الشفافية على المصارف الخاصة العراقية وفقاً لهذا المقياس المُستخدم في أغلب دول العالم. وظهر من خلال البحث إن ارتفاع درجة الشفافية في المعلومات المالية وغير المالية للمصارف العراقية الخاصة يؤدي إلى زيادة على أسهمها وارتفاع قيمتها السوقية والعكس بالعكس.

وتضمن البحث خمسة مباحث؛ المبحث الأول: الإطار العام للبحث والمبحث الثاني: تناول الإطار النظري للبحث والثالث: الشفافية نظام ومضمون والرابع: الإطار التطبيقي أما المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

#### Abstract

Transparency in Accounting an attractive issue, The objective of this research is to Evaluating of Transparency in the Disclosure of Financial Information Published for Iraqi Private Banks and its Reflections on Market Value of Shares. Banks are main sector that make correlative with the world Transparency as a concept isn't a replacement concept of disclosure but it is a tool to confirm full disclosure. Then to know the methods to close the gaps between Attainable level and Ideal level, and between accountants and users of financial statement.

Transparency is measured according to standards & poor scale. Iraq is third country in the Arab countries used this scale in this research to measuring transparency.

The main result of this research is that highly transparency degree of financial information for Iraq private banks reflect in increasing order to its stocks and highly value of its. The research contents five chapter , first present general framework of research and previous research , the second present theoretical background , the third present transparency and Qualitative characteristics of accounting information and kinds of disclosures , the forth present historical brief of Iraqi banks and transparency measurement and testing of hypotheses , the last chapter present conclusions and recommendations .

## المقدمة:-

وجه النقد اللوم إلى الشفافية ومهنة المحاسبة عن الأزمة المالية؛ و الشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة لقصور بعض المعايير و لتفشي الغش والتلاعب وترويج الإشاعات وتضخيم المراكز المالية و عدم الالتزام بالمبادئ و غياب النزاهة و الاستقامة أستدعى ذلك ضرورة لهذا المفهوم إذ استخدم كثيراً لمحاربة الفساد ولمعرفة ما يحدث داخل الشركة (المصرف) من خلال قراءة التقارير المالية و كونها حق من حقوق الجمهور وبراءة ذمة من الفساد وهي تحسن جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي لاسيما في المصارف.

ما زاد في أهمية الشفافية هو إن الإطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإنزام الشركات بتقديم ما تحتاجه من المعلومات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم و من هنا فإن الشفافية في الإفصاح تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة ، إذ أنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره

تتوافق الخصائص النوعية للإفصاح والشفافية بالصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم و التقارير المالية ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها إلا إن الشفافية توفر مناخاً يتيح كافة البيانات و المعلومات للمُطلعين و متخذي القرارات و تقدم لهم فرصة لـ "رؤية" ما يحدث حقاً داخل الشركة (المصرف) من خلال قراءة القوائم و التقارير المالية . ان الاهتمام نتج عن كثرة المشاكل التي حدثت من جراء ضعف الإفصاح وضبابيته واستعماله وسيلة لتعظيم الأرباح أو لإخفاء خسائر وعدم الالتزام الأخلاقي و القيمي في بيئة المحاسبة وتوالي الأزمات المالية، حتى في البلدان المتقدمة ومن الأمثلة الشهيرة على تلك الأحداث إفلاس شركة إنرون وفضيحة شركة وولد كوم و الأزمة المالية الأخيرة ومحلباً أزمة مصرفي البصرة الدولي للاستثمار و الوركاء للاستثمار والتمويل

## المبحث الأول: الإطار العام للبحث

## ١-١ أبحاث عراقية:

١-١-١ : بحث التميمي (٢٠٠٩) ، بعنوان: "متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية"

هدف البحث: تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وبيان دورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من قبل مستخدمي التقارير المالية.

## نتائج البحث:

أ. عدم التزام أغلب الشركات عند عرض تقاريرها بمتطلبات الإفصاح وعدم تطبيق المعايير الدولية.  
ب. أبدى كثير من مستخدمي القوائم المالية على إن التقارير المالية ليست شفافة و لا تلبى احتياجاتها بصورة كاملة.

١-١-٢ : بحث البلداوي (2011) بعنوان: " دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية".

هدف البحث: يهدف بشكل أساسي إلى قياس دور ديوان الرقابة المالية في تعزيز الإفصاح والشفافية.  
نتائج البحث: هناك تأكيد على دور الديوان في الإفصاح والشفافية من خلال التشريعات المنظمة لعمله.

أ- يركز الديوان على أنواع الإفصاح المرتبطة بمهامه التقليدية كالكشف المخالفات وإبداء الرأي في القوائم المالية. ولا يركز الديوان على الإفصاح من خلال الموقع الالكتروني .

ب- افتقار اللوائح والتشريعات إلى الشفافية .  
١-١-٣ : بحث الخزعلي (٢٠١٣) بعنوان: "الشفافية وأثرها في صناعة التأمين"

## أهداف البحث:

أ- تقديم إطار نظري عن الشفافية وأهميتها وانعكاسات تطبيقها على السلوك الإداري في شركات التأمين العامة.

ب- دور الشفافية في تحقيق العدالة للجمهور المستهدف، و منع الاستغلال من قبل المؤمن

ج- بيان دور الشفافية في إظهار أهمية التأمين للمجتمع مما سيسهم في زيادة الوعي التأميني.

د- معالجة عدم الثقة بشركات التأمين من خلال توفير المعلومات والدوريات المفصلة

نتائج البحث: يمكن تلخيصها في:

أ- وجود علاقة عكسية بين متغير الفساد وأبعاد متغير صناعة التأمين و الإشراف الفعال من قبل الجمهور و درجة الإفصاح وتحقيق الرسالة الإعلانية لأهدافها.

ب- يجب على شركات التأمين ان تكون أكثر شفافية في ما يتعلق بأنشطتها وأعمالها لكي توفر عامل الجذب الكافي للجمهور المستهدف.

جـ- إن تأثير المتغير المستقل) الشفافية (في المتغير التابع) صناعة التأمين (يدل على إن الشفافية لها تأثير ايجابي في شركات التأمين.

د-لابد من قيام شركات التأمين العامة باتباع مبادئ الشفافية في عملها وتعاملاتها لان ذلك سيمكنها من تنظيم بينتها الداخلية بشكل يرفع من فعاليتها اداها و يمكنها من اتخاذ القرار الصحيح في التعامل مع بينتها الخارجي.

٢-١ أبحاث عربية:

١-٢-١ بحث أرحيللي ( 2004 ) بعنوان: "دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية دراسة تحليلية"

هدف البحث: تحليل لنظام السوق المالي الجديد في السعودية وكذلك قام بمناقشة المواد التي قررها نظام السوق المالي مع الشركات لتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي نتائج البحث: لم تقدم هذه الدراسة أي مقياس للشفافية.

١-٢-١ بحث زيود وآخرون ( 2006 ) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري".

هدف البحث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) نتائج البحث: إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم ذات موثوقية عالية.

١-٢-٣ بحث الصادق وعبيد (2007) بعنوان: "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية".

هدف البحث: قياس الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للشركات المصرية وتوصل البحث إلى أن مستوى الشفافية في مصر يصل إلى 40.1 % هي بذلك تقترب من تلك الدول التي مازالت ناشئة. (هو أول بحث عربي يستخدم مقياس (S&P).

نتائج البحث :

أ. استخدم عدة مقاييس للشفافية كان أفضلها مقياس Standard & Poor .

ب. ركز على أهمية الشفافية في التقارير المالية المنشورة.

١-٢-٤ بحث عبد الرحمن ( ٢٠١٠ ) بعنوان " قياس مدى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" (هو ثاني بحث عربي يستخدم مقياس (S&P)

هدف البحث:

أ. التعرف على الإطار المفاهيمي للشفافية.

ب. التعرف على الجهود المبذولة من هيئة سوق المال السعودية لزيادة وتحقيق الشفافية.

ج. التعرف على ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية في سوق المال السعودي .

د. التعرف على مدى توافر الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية.

نتائج البحث :

أ. الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية.

ب. غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم .

ج. سوق المال في السعودية سوق رشيدة لأن المعلومات متاحة للجميع.

د. إن مستوى الشفافية في الشركات المساهمة السعودية يُعد مستوى مرتفعاً. ويرى الباحث أن سبب ذلك هو اهتمام هيئة سوق المال السعودي بالشفافية والتوسع في الإفصاح

٣-١ أبحاث غير عربية:

١-٣-١ بحث معهد المحاسبين الأمريكيين القانونيين المعتمدين AICPA في: (1999) :

أكد البحث على أنه : لكي تتحقق الشفافية في التقارير المنشورة، لابد وأن تشمل تلك التقارير على المعلومات الآتية:

- المعلومات المالية وغير المالية - تحليل الإدارة للبيانات المالية وغير المالية. - المعلومات المستقبلية - معلومات عن الإدارة و حملة الأسهم معلومات تأسيس عن الشركة.

١-٣-٢ بحث Patel & Dallas (2002) بعنوان:

"transparency and disclosure :overview of methodology and study results- united states, governance standard and poor's com.

" الشفافية والإفصاح: نظرة عامة على منهجية الدراسة وتحليل النتائج موحدة وفقاً لمعيار S & P .

هدف البحث: التعرف على الشفافية والإفصاح من خلال منهجية معايير مؤسسة (S&P) للخدمات المالية. عن التصنيف الائتماني لقياس مدى قدرة الحكومات والشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية للجهة المقرضة نتائج البحث: قد قدم البحث تطبيقاً لمقياس الشفافية على مجموعة من الدول المختلفة .

٣-٣-١ بحث Aranoff (2003) بعنوان: "Improving Disclosure and Transparency in Nonprofit Accounting"

"تحسين الإفصاح والشفافية في المحاسبة غير الربحية"  
 هدف البحث: تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في المنظمات غير الربحية.  
 نتائج البحث: الإفصاح الكامل يسهم على إرساء قواعد الشفافية في العمل، ويجعلها تتمتع باستقرار مالي أفضل من نظيراتها من المنظمات التي لا تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولي.  
 ٤-٣-١ بحث Yang & Tony (2005) بعنوان:

"economic development and the value. Relevance of Accounting Information Disclosure Transparency Perspective , review of Accounting & Finance"

"أهمية المعلومات المحاسبية من منظور شفافية الإفصاح في التنمية الاقتصادية والقيمة، عرض مالي ومحاسبي".

تناول البحث التعرف على اختلافات الشفافية في الإفصاح المحاسبي بين الكيانات التابعة للاقتصاديات المتقدمة والناشئة.

هدف البحث: بيان أهمية الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية، والكيفية التي يعيها المستثمرون المعلومات الواردة في القوائم المالية.

نتائج البحث: توصل البحث إلى أن المزيد من الشفافية تؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات ومن ثم تتماثل المعلومات بين كل الأطراف المتعاملة في السوق.

٥-٣-١ بحث Michael et al (2006) بعنوان

"Transparency in financial statements Conceptual frame work from User perspective"

"الشفافية في القوائم المالية الإطار المفاهيمي من وجهة نظر المستخدم"  
 بعد إفلاس إنرون، وفضيحة وورد كوم، أصبح مصطلح الشفافية يستخدم على نطاق واسع، و تناولته اغلب وسائل الإعلام العالمية، والمؤسسات المهنية.

هدف البحث: ألتوصل إلى أن مصطلح الشفافية هو مفهوم متعدد المستويات.  
 نتائج البحث: أن الشفافية خاصة أساسية لتقارير المالية الجديدة، ومن نتائجها أيضا، تقديم عدد من المفاهيم لها، إلا إنها لم تستطع تكوين إطار مفاهيمي للشفافية.

٦-٣-١ بحث CheHaat et al (2008) بعنوان: "Transparency and Performance of

"Malaysian Companies

"الشفافية وأداء الشركات الماليزية"

هدف البحث: اختبار اثر ممارسة الشفافية على أداء الشركات الماليزية، المسجلة في بورصة ماليزيا.  
 نتائج البحث: عوامل حوكمة الشركات لها قوة تنبؤ قوية على أداء الشركات وبشكل رئيسي على الافتراض الأجنبي، وهناك علاقة غير ايجابية بين جودة التدقيق والأداء، كما وجد البحث إن الأداء لا يرتبط بمستوى الإفصاح.

٧-٣-١ بحث Lescourret, Robert (2011) بعنوان: "Transparency rules: Price formation

in the presence of order referencing"

"قواعد الشفافية: تشكيل الأسعار في ظل وجود نظام مرجعي"  
 هدف البحث: تناول البحث مدى تأثير قواعد الشفافية على الإشارات المرسلة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة.

نتائج البحث: توصل إلى وجود تأثير مباشر بالإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، وتأثير غير مباشر بكفاءة سوق المال.

٤-١: أهمية البحث

أولاً: الأهمية الفكرية: إن الشفافية والإفصاح يحتلان مكانة مهمة في العالم وتشكلت العديد من المنظمات التي تهتم بالشفافية وكتب عنها الباحثون والمهتمون، إلا إنها لم تلق الاهتمام الكافي في العراق وكان من الأولى أن تحتل الشفافية مكانة أكثر أهمية وهي ترتبط بشكل وثيق بمعايير المحاسبة الدولية خاصة، على الرغم من تنوع المؤسسات المحلية ووجود ثالث أكاديمية لمكافحة الفساد في العالم فإن العراق مازال في ذيل قائمة التصنيف العالمي للشفافية. كما تأتي أهميته في تأكيده على الالتزام الأخلاقي والقيمي عند الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية: في إظهار الشفافية وبيان ضعف الإفصاح عند مُعدي القوائم والتقارير المالية ووسائل التواطؤ مع مراقبي الحسابات في إخفاء المعلومات وتضليلها والاستفادة من تجارب انهيار كبرى الشركات منها (Enron) و (WorldCom) وكذلك وضع عدد من المصارف العراقية (الوركاء ، البصرة) تحت وصاية البنك المركزي العراقي

ثالثاً: الأهمية من حيث التوقيت: تأتي أهمية اختيار التوقيت إلى:

١. كونه بعد الأزمة المالية العالمية وانهيار كبرى المؤسسات وصدور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ٧) الإفصاحات، الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS ٣٠) و معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ١٣) قياس القيمة العادلة وتعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS ٣٢) في أغلب فقراته.

٢. اختيار الحدود الزمانية للبحث ضمن مدة حدثت خلالها أزمة في مصرفين عراقيين هما (مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف البصرة الدولي للاستثمار) .

٥-١ : أهداف البحث:

أولاً : الأهداف النظرية: و يُعتمد المنهج الاستنباطي (الاستقرائي) ، لتحقيق الأهداف:

١. التعرف على أدوات إخفاء الحقائق وأنواع إخفاء المعلومات وميزات مقترفيها .
٢. تبيان إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح.
٣. التعرف على الشفافية كونها نظاماً ومضموناً في الإفصاح وعلاقتها كمفهوم بالحوكمة وأهميتها في النزاهة والحد من الفساد وأثر أخلاقيات معدي التقارير المالية و قواعد سلوك ممارسة المهنة في نتائجها.
٤. مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الحديثة ذات العلاقة بالإفصاح منها معياري الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ٧) و رقم (IFRS ١٣) و القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠).
٥. آلية الوصول إلى درجة الشفافية في الإفصاحات عن الأحداث غير المالية منها: قيمة الموارد البشرية في المصرف وقدرته على إدارة المخاطر، تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة و إستراتيجية المصرف وآلية تحقيق أهدافها.
٦. التعرف على أهمية الشفافية في الإفصاح وانعكاسها على القيمة السوقية لأسهم المصارف العراقية الخاصة .
٧. التعرف على كيفية توفير بيئة ملائمة للنزاهة تُنبذ الفساد المالي وتسهم في البناء من خلال الشفافية في الإفصاح.

ثانياً : الأهداف التطبيقية و وسائل وإجراءات تحقيقها :

١. الأهداف:

- أ- قياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية الخاصة - عينة البحث - بمقياس (S&P).
- ب- بيان مدى الالتزام الأخلاقي والسلوك المهني والبيئة المحيطة بالمصارف الخاصة في الشفافية واثـر ذلك في القيمة السوقية للأسهم .

٢. الوسائل والإجراءات:

- أ - مقارنة التقارير المالية المعلنة لمصرف الشرق الأوسط لعدد من السنين لقياس التفاوت بالشفافية لديه بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ وكذلك قياس مستوى الشفافية في الإفصاح مع القيمة السوقية للسهم في عموم المصارف العراقية الخاصة بالاعتماد على تقريرها المالي ، تقرير مجلس الإدارة، تقرير سوق العراق للأوراق المالية وتقرير مراقب الحسابات .
- ب- إيضاح طرق وآليات استخدام مقياس (S&P) للشفافية و تبيان مدى توافرها في المصارف العراقية الخاصة مع مراعاة تصنيف نظام (CAMELS) عند القياس لاعتماده على عدة مؤشرات استتعار مبكر للمخاطر التي تواجهها المصارف فضلاً عن أهميته الدولية .
- ج- استخدام البرنامج الإحصائي ( SPSS ) لقياس الأحداث الوصفية غير المالية .
- هـ - إجراء الفحص على بعض مُعدي التقارير المالية في المصارف الخاصة بنموذج (S&P) لمعرفة استعدادهم للشفافية في الإفصاح ومقارنة نتائجهم مع المتوسط العام لدرجة الشفافية في المصارف العراقية الخاصة.
- و - بيان النتائج والمقارنة فيما بين المصارف العراقية الخاصة وقياس درجة الشفافية مع سعر الإغلاق للسهم و القيمة السوقية للأسهم.

## ٦-١ : مشكلة البحث:

تتعلق بكيفية التطبيق الجيد للشفافية في الإفصاح لما لهما من أهمية قصوى في بيان حقيقة ما يجري في المصارف العراقية الخاصة وذلك للأسباب الآتية:  
 أولاً : افتقار العديد من المصارف للشفافية في الإفصاح مع توقع انهيار مصارف أخرى بعد أن "وضع تحت الوصاية" من قبل البنك المركزي مصرفي (الوركاء و البصرة).  
 ثانياً : لم يتم لحد الآن تحديد درجة الشفافية على وفق مقياس مؤسسة (Standard and Poor's) على الرغم من أهميته الدولية (خاصة للمصارف) فضلاً عن وجود قصور في النظم الحالية في إلزام المصارف العراقية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية.  
 ثالثاً : تدني تصنيف المصارف العراقية الخاصة في قائمة تصنيف نظام (CAMEL). فقد إنخفض تقييم (٤) مصارف من تقييم (جيد جداً) إلى (الجيد) و (٣) مصارف في التقييم دون (الجيد).  
 رابعاً: وجود فجوتين الأولى بين مستوى الإفصاح المتاح -الممكن- ( The Attainable Level of Disclosure ) " ( الواقعي ) ومستوى الطموح لم يقترب من ( الإفصاح المثالي ) ( The Ideal Level of Disclosure ) أما الفجوة الثانية هي بين مُعدي المعلومات المالية ومُستخدِميها (مُطلعون ومتخذو القرارات)، الفجوتان تفتقدان إلى مقومات الشفافية في الإفصاح.  
 خامساً: وجود ضعف في الإفصاح نتيجة إلى:

١. ضبابية البيانات والمعلومات المالية للمصارف العراقية الخاصة.
٢. العمل بالحد الأدنى للمعايير العراقية والدولية والأدلة الرقابية.
٣. استغلال الفجوة بين المعايير العراقية والمعايير الدولية من المصارف .
٤. فقدان العدالة في الحصول على المعلومات (الإدارة والمالكين) يحصلون على معلومات تُحجب عن الآخرين (المساهمين والجهات الحكومية والرقابية) ما يعرف بعدم تماثل المعلومات.

## ٧-١ : فرضيات البحث:

HO1 الفرضية الأولى الرئيسية : هنالك فجوتين في إفصاح المصارف العراقية الخاصة :

الفجوة الأولى: بين الإفصاح المتاح ( الممكن ) والإفصاح المثالي الذي يُحقق المبدأ المحاسبي "الإفصاح الكامل ( Full Disclosure )"

الفجوة الثانية: بين مُعدي التقارير المالية من جهة ومُستخدِميها والمُطلعِين عليها من جهة أخرى.  
 الفرضيات الفرعية :

- HO1 a يتم الإفصاح غالباً بالحد الأدنى.  
 HO1 b تدني الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية و الأدلة الرقابية من قبل المصارف.  
 HO1 c تدني الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى مُعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات .  
 HO1 d البيئة المحيطة بمُعدي القوائم المالية غير ملائمة للنزاهة يغلب عليها الفساد المالي .  
 HO2 الفرضية الثانية : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح والقيمة السوقية وأسعار الأسهم في السوق المالي .

## ٨-١ : القياسات المستخدمة:

تم معالجة البيانات والمعلومات المعلنة للمصارف باستعمال الوسائل والاختبارات الآتية :

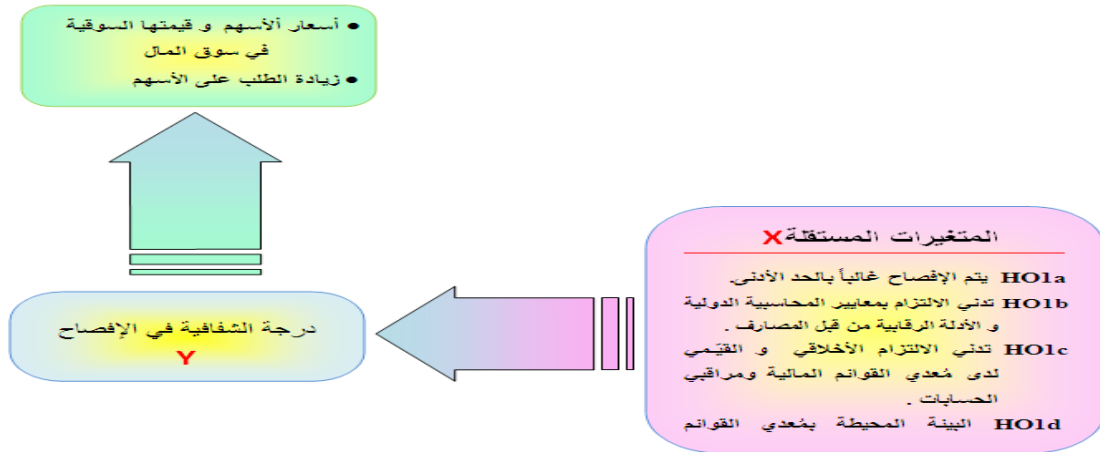
أولاً : قياس الشفافية وفقاً للنموذج المُعد من مؤسسة (Standard & Poor's) .

ثانياً : التطبيق على البرنامج الإحصائي ( SPSS ) للوصول إلى:

١. اختبار ( R ) الإحصائي - لقياس قوة الارتباط بين درجة الشفافية والمتغيرات المستقلة .
٢. اختبار ( F ) الإحصائي - لمعرفة العلاقة بين درجة الشفافية والمتغيرات المستقلة .
٣. اختبار ( T ) الإحصائي لمعرفة قيمة (P. Value) ودلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة .

## ٩-١ : حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث: البيئة المحاسبية للمصارف وبالتحديد المصارف العراقية الخاصة.  
 الحدود الزمانية للبحث: للمدة من ( ٢٠١٠ ) ولغاية ( 2013 ) لمصرف الشرق الأوسط لوجود تفاوت في إفصاحاته بين المديتين أما عموم المصارف الخاصة تم قياس سنة ٢٠١٣ للأسباب الآتية :  
 أولاً : صدور معايير محاسبية دولية حديثة متعلقة بالإفصاحات وقياس القيمة العادلة هي معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS ٧) الذي حل محل معيار المحاسبة الدولية رقم (IAS ٣٠) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS ١٣) الخاص بقياس القيمة العادلة خلال المدة نفسها المراد بحثها  
 ثانياً : هي ضمن مدة ظهور أزمة في مصرفين محليين هما (الوركاء للإستثمار والتمويل ومصرف البصرة الدولي للإستثمار).



شكل ( ١ ) أنموذج البحث

## المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

٢-١ معايير الإفصاح: أولت معايير المحاسبة الدولية (IASs) اهتماماً بالإفصاح فقد أصدرت اللجنة ثلاثة معايير تتعلق بطرق الإفصاح وهي:

أولاً : المعيار رقم (IAS 1) ويتعلق بعرض البيانات المالية (يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس الشركة في فترات أخرى أو لشركات أخرى).

ثانياً : المعيار رقم (IAS ٢٤) ويتعلق بالأطراف ذات العلاقة (المستخدمين) (أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير مهم عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية).

ثالثاً : المعيار رقم (IAS ٣٠) وهو معيار خاص بـ (الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة (مطر، ٢٠٠٤ : ٣٥٨) علماً إن المعيار رقم (IAS ٣٠) بات خارج الخدمة وحل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 7). ومن الجدير بالذكر صدرت معايير إبلاغ مالي جديدة عدلت بموجبها معايير المحاسبة الدولية السابقة بها (سنناولها في الفصل التطبيقي) لأن بعضها يعمل بها بعد التاريخ المحدد لعينة البحث منها:

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7) الأدوات المالية : الإفصاحات.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ٩) الأدوات المالية.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ١٢) الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الأخرى.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ١٣) قياس القيمة العادلة.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ١٤) الحسابات النظامية.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS ١٥) الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء.

٢-٢: مفهوم الشفافية: يقصد بالشفافية في اللغة : رَقَّ فظَهَرَ ما وراءه ، فهو شفاف وشفاف . (المنجد ، ١٩٨٦ : ٣٩٤). أما في قاموس (Oxford Dictionary ، ١٩٥٩:٤٦٤) فالشفافية مفهوم يطلق على ما يمكن استيعابه بسهولة وفهمه أو ما يمكن استيضاحه بسهولة واكتشافه. و هيئة الشفافية الدولية عرفتها : مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات و الأعمال الحالية متاحة ومنظوره ومفهومة لكل المشاركين في السوق " الشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن الشفافية كمفهوم مرتبط أشد الارتباط بحقوق الإنسان الأساسية ، فمن حق المواطن أن يحصل على معلومات." (٢٠١٤ ، www.transparency.org) .

الشفافية في الإفصاح: هي اتسام مخرجات المحاسبة من خلال القوائم المالية بأعلى مستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية واكتمال خصائصها النوعية وان لا تترك أي غموض أو ريبية لدى مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة. "الشفافية تعني الصدق و الموضوعية وعدم المبالغة في العمل " (عابد، ٢٠٠٦: ٧٧).

٣-٢ : المبادئ العامة للشفافية: إن المجتمع الدولي أدرك أهمية الشفافية في تحقيق التنمية والإصلاح الإداري والمالي من خلال المعلومات الصادقة والواضحة والمفهومة والمقدمة في الوقت المناسب للأفراد الذين من حقهم معرفتها . ففي شباط ٢٠٠٣ عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية جورجيا اجتماع من قبل

اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي تمخض عنه إطلاق مبادرة للشفافية العالمية الساعية إلى تعزيز الانفتاح وتحديد تعريف الشفافية والممارسات السليمة والمبادئ العامة لها (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧: 163) وهي:

أولاً : مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات : ويعني تحديد هيكل القطاع الحكومي ومسؤولياته وعلاقته بباقي قطاعات الاقتصاد وذلك مراعاة لمتطلبات الشفافية.

ثانياً : مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور : وهو يعني حق الوصول إلى المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية وملزمة قانوناً استناداً إلى المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبموجب ذلك يتعين على المؤسسات العامة أن تكفل النفاذ إلى المعلومات التي تحتفظ بها بغض النظر عن مصدر هذه المعلومات .

ثالثاً : مبدأ ضمان صحة المعلومات : ويعني جودة البيانات المالية والحاجة إلى التدقيق المستقل للمعلومات المالية العامة .

رابعاً : المشاركة في صنع القرار : وهذا المبدأ يحتم على المؤسسات العامة ان تنشر المعلومات التي تسهل المشاركة في صنع القرار بشكل يمكن للأطراف المستفيدة والتي لها مصلحة في المؤسسة المعنية الوصول لتلك المعلومات وفهمها وتحسينها والتعليق عليها .

خامساً : مبدأ علانية المعلومات : يجب نشر المعلومات من خلال إعداد الميزانيات وتنفيذها وتوصيل نتائجها بشكل واضح من خلال المواقع الالكترونية كما ينبغي نشر الوثائق التي يتم تحديثها ووضع إستراتيجيات وضع المعلومات بعدة لغات

سادساً : الاستثناءات المحدودة : هذا المبدأ يدل على انه ليس هنالك حق مطلق في المعلومات التي تحتفظ بها الشركة خاصة منها المعلومات الشخصية التي تلحق ضرر بإسرار العملاء .

سابعاً : حماية المبلغين عن الفساد و الأخطاء : ينبغي حماية المبلغين عن الأخطاء التي يكتشفونها بحسن نية في ما يخص أمور تتعلق بالفساد أو الممارسات المتعمدة من أي عقوبات أو قصاص أو ضرر مهني أو شخصي كنتيجة لكشفهم المعلومات ، ويحق للمبلغين عن الإساءات اللجوء إلى خارج الشركة في حال وجود نية الإساءة إليهم أو الضرر بهم مهنيًا أو شخصياً .

٢-٤ : آليات تحقيق الشفافية في الإفصاح ونموذج قياسها :

أولاً : آليات تحقيق الشفافية في الإفصاح :

١ . الاهتمام بالمعلومات المالية و غير المالية : الموضحة في الجدول ( ١ ) وفقاً لمقياس مؤسسة (

Standards & Poor

٢ . التحول إلى الإفصاح الإلزامي: من خلال إصدار القوانين والتشريعات الملزمة. "أصبح تحول

الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي أمراً واجباً" (عبد الرحمن، ٢٠١٠: ١٦)

٣ . تدعيم الإفصاح الإلكتروني: لما له من ميزات في زيادة مساحة الجمهور المطلع، توفير الوقت، التحديث الفوري، سهولة الوصول للمعلومة، تقليل الجهد والتكلفة. استعمال وسائل الإعلام و التقنيات الحديثة (الانترنت،الهواتف الذكية) والتي لها القدرة على الوصول إلى أنحاء العالم بضغط زر (وهي وسيلة اتصال سهلة بالمواطنين) تزيد من الشفافية في الإفصاح، اذ يصبح متاح للجميع الاطلاع على القوائم والتقارير المالية ما يدل على ثقة ونزاهة مُعديها.

ثانياً : قياس الشفافية وفقاً لنموذج مؤسسة (S & P) : يُعد هذا المقياس من أهم وأفضل مقاييس الشفافية

المستخدمة أعدته بعد سلسلة من البحوث مؤسسة (Standard & Poor) والتي يرمز لها (S

& P) و معروفة جيداً بمؤشراتها في سوق البورصة الأمريكية وبورصات دول العالم. يتضمن هذا

المقياس ثلاثة بنود رئيسة تحتوي عدة فقرات تم اختيارها بعناية كنتيجة لعدة مساجلات و بحوث مع

توفر المرونة في الإضافة والاختزال منها وإليها حسب طبيعة النشاط ، تم إحصاءها بـ (٧٥ فقرة)

يُعطى لكل فقرة متحققة تم الإفصاح عنها درجة واحدة، ثم تُجمع النقاط وتُعاذل إلى نسبة المائة ليكون

النتائج مقياس الشفافية في الإفصاح لكل مصرف (الشركة) على حدة كنسبة مئوية. والبنود الثلاثة

الرئيسة هي :

١. هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويتضمن (١٤) مؤشراً.

٢. الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية (٤١ مؤشراً) ويتضمن: اتجاهات الشركة،

السياسات المحاسبية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، معلومات عن مراقب الحسابات، معلومات

عن الفرص والأخطار، معلومات عن شدة التنافس، معلومات عن رضا العاملين . تمت إضافة فقرة

لهذا البند لأهميتها وهي تصنيف نظام (CAMELS) - سيرد ذكره ضمن الإطار التطبيقي



٣. الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة ومعالجات هيكلته ( ٢١ مؤشراً) تمت إضافة فقرة لهذا البند لأهميتها وهي تصنيف نظام ( CAMELS ) - سيرد ذكره لاحقاً - لتصبح عدد الفقرات (٧٦ فقرة) كما هو في الجدول (١) الآتي:

جدول رقم ( ١ )

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	البيان
١. أنواع الأسهم لدى الشركة ٢. أنواع المستثمرين. ٣. عدد الأسهم. ٤. القيمة الاسمية للسهم. ٥. كبار المستثمرين في الشركة. ٦. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من ١٠ % من أسهم الشركة. ٧. أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة. ٨. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. ٩. الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات. ١٠. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات. ١١. الاجتماعات غير العادية. ١٢. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة. ١٣. التزام الشركة بقواعد الحكومة. ١٤. النمو والانخفاض في سوق الأسهم.	أولاً : هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
١. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف. ٢. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية. ٣. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الشركة. ٤. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها. ٥. نصيب أو حصة الشركة في السوق. ٦. تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل . ٧. تنبؤات الإدارة للمبيعات. ٨. متوسط عمر الأصول الرئيسية. ٩. خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. ١٠. تفاصيل تلك الخطط. ١١. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول. ١٢. تصنيف نظام ( CAMELS ) *	ثانيًا: الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية: أ- اتجاهات الشركة
١. تقارير مالية فترية. ٢. السياسات المحاسبية المطبقة. ٣. المعايير المحاسبية المطبقة. ٤. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة. ٥. طرق تقييم الأصول. ٦. طرق تقييم المخزون. ٧. طرق تقييم الانخفاض في قيمة الأصول. ٨. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.	ب- السياسات المحاسبية
١. نسبة الملكية مع الشركات الأخرى. ٢. أسماء الأطراف ذوي العلاقة. ٣. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.	ج - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

<p>١. أسم المراقب الذي قام بالمراجعة. ٢. تقرير المراقب مرفقاً بالقوائم. ٣. المبلغ المدفوع كاتعاب. ٤. قيام المراجع مقابل خدمات أخرى</p>	<p>د - معلومات عن مراقب الحسابات</p>
<p>١. طبيعة الفرص والأخطار. ٢. مخاطر عدم السيولة. ٣. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة. ٤. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة. ٥. النقص الجوهرى في السيولة واتجاهات الشركة لعلاج ذلك النقص. ٦. الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية. ٧. الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة.</p>	<p>هـ - معلومات عن الفرص والأخطار.</p>
<p>١. أسماء عدد المنافسين. ٢. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة. ٣. عدد الشركات التي تزايد على التعاقدات الرئيسية. ٤. الميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه.</p>	<p>و- معلومات عن شدة التنافس .</p>
<p>١. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية. ٢. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار. ٣. الرضا المالى.</p>	<p>ز- معلومات عن رضاء العاملين</p>
<p>١. اسم رئيس مجلس الإدارة. ٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة. ٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة. ٤. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة. ٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. ٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة. ٧. اللجان التابعة لمجلس الإدارة. ٨. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. ٩. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. ١٠. جدول اجتماعات مجلس الإدارة. ١١. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح. ١٢. هل هناك لجنة مراجعة. ١٣. أسماء أعضاء لجنة المراجعة. ١٤. هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية. ١٥. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة. ١٦. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة. ١٧. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة. ١٨. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة. ١٩. مكافآت هؤلاء المديرين. ٢٠. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين. ٢١. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.</p>	<p>ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة</p>

\*وفقاً لمؤسسة Standards & Poor نقلاً عن (عبد الرحمن، ٢٠١٠: ٣٢).

٥-٢ : متطلبات الشفافية في الإفصاح:

- خلق بيئة ملائمة يمتاز فيها العاملون بالقيم والخلق الرفيع والشفافية ترتبط بالمفهوم الثقافي و القيمي للشركة والأفراد لأنها تحمل كل معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل " (التميمي، ٢٠٠٩: ٢٨) .
- اتخاذ إجراءات وضوابط وقوانين تكون رادعة للحد من الفساد والمفسدين ، "ضرورة وجود تشريعات ملزمة ولوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح الاختياري " (عبد الرحمن ، ٢٠١٠: ١٩) .

- الاهتمام بالمدخل الأخلاقي للمحاسبة بدرجة أعلى أو بمقدار الاهتمام بالمعايير والقواعد و الخصائص المحاسبية . الامتناع عن إخفاء أية المعلومات متعلقة بالعمل والتبليغ عن المخالفات (الخرزعلي ، ٢٠١٣ : ٢٨) .
- القوائم المالية على درجة عالية من التفاصيل و الأرقام والوصف فيها على درجة عالية من الدقة والمصادقية و متوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة . ( عبود ، ٢٠٠٩ : ١٣ ) .
- إن تكون المعلومة دقيقة ذات صلة بالموضوع ومتاحة للمستفيدين .
- على الرغم من أهمية الشكل إلا إن الشفافية في الإفصاح تتطلب الاهتمام بالمضمون بدرجة اكبر و "ينبغي عرض المعاملات والأحداث وفقاً لجوهرها وليس لمجرد شكلها" (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٩ : ١١) .
- يجب أن يكون الإفصاح عادلاً و درجة عالية من الشفافية وان يتضمن المعلومات المادية وغير المادية أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية والاستراتيجيات وممارسات إدارة والأخطار الواردة في مقياس (S & P) .
- إن يكون الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب ، إذ إن المعلومة التي يعلن عنها بصورة متأخرة عادة لا قيمة لها قد لا تحقق نفس الفائدة للمستفيد منها فيما لو أفصح عنها بصورة مبكرة
- إن تكون المعلومة المعلن عنها متاحة لجميع الأطراف في نفس الوقت .
- إن تكون المعلومات المعلن عنها واضحة مستوفية للمعنى والقصد والمرافقات والمضمون أن تكون شارحة لنفسها، فلا فائدة من المعلومة الغامضة (الخرزعلي، ٢٠١٣ : ٢٦) .
- ٦-٢ : علاقة الشفافية بالإفصاح : إن مبدأ الإفصاح يُشكل مع الشفافية معنى متكامل فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية و الإفصاح يبدو في بادئ الأمر إن هناك صعوبة في التميز لما بينهما من ترابط في تكامل الوظائف و الأهداف. إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح وإنما هي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل "يتم تأمين و ضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة و الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين" (لطفي، ٢٠٠٥ : ٢٨٢) .
- ٧-٢ : المخالفات الرئيسية في الإفصاح المحاسبي :
- عدم التقيد بالمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية والقوانين و الأنظمة والتعليمات .
- عرقلة مهام الجهات الرقابية أو عدم السماح لجهاز الرقابة بالتدقيق بشكل أو آخر كما في كردستان العراق- ( للبنك المركزي، ٢٠١٢ : ٧) .
- التصرفات الخاطئة الناتجة عن التعمد (الاختلاس، التزوير، الرشوة ) أو الإهمال والتلاعب في تبويب الحسابات ، التعظيم الوهمي للأرباح. "ولم تنتج مهنة المحاسبة من الانتقاد بسبب حالات الغش والإفلاس المفاجئ" (كيسو و ويجانت، ١٩٩٩ : ٤٤)
- التلاعب في تبويب الحسابات ، التعظيم الوهمي للأرباح (إخفاء نفقات تشغيل ٣,٨٥ مليار دولار في شركة وولدوكم) .
- عدم إجراء التسويات الصحيحة عدم وجود الإيضاحات عدم الرد على ملاحظات وتقارير الرقابة خلال الفترة المحددة .
- إخفاء الحقائق ، أو تضليلها خاصة في تقييم الأصول (طرق تقييم الأصول، طرق تقييم الانخفاض بقيمة الأصول) .
- عدم كفاية الإفصاح عن السياسات المحاسبية و المعلومات غير المالية، مثل (السياسات المحاسبية المطبقة، المعايير المحاسبية المطبقة الإستراتيجية التي يتبناها المصرف ، خطط الاستثمار)
- عدم كفاية الإفصاح من قبل مجلس الإدارة حيث يجب إن تقدم الشركة فضلاً عن القوائم المالية المدققة تقريراً يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها .
- عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة .

٢-٨: الشفافية وسيلة أم غاية: الشفافية هي غاية في التشريعات الخاصة بوضع المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح و وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل ووسيلة لتعزيز الثقة والحد من مظاهر الفساد؛ غايتها الوصول إلى المستوى المثالي من الإفصاح الكامل ولتحقيق المساواة والعدالة. الشفافية والإفصاح مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ففي غياب الشفافية لا يمكن الوثوق بالإفصاح وما لم يكن هناك الإفصاح فلن يكون هناك مظهراً للشفافية ولا وجود لها، وجود الشفافية في الإفصاح مصداقاً لإدارة فعالة ذات كفاءة منصفة على صعيد المؤسسات المالية وغيرها. والشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة أن يجمعوا معلومات عن اهتماماتهم فيكون لها دور حاسم في الكشف عن الأخطار والمساوئ وفي حماية مصالحهم.

٩-٢: محددات الشفافية في الإفصاح :

أولاً: المنفعة والتكلفة: إن للشفافية تكلفة فهي ليست مجانية يجب ان لا تزيد على منفعتها فان الموازنة بين التكلفة والعائد قد يكون على حساب الشفافية ، لاسيما وإن العائد المتوقع يرتبط بالمستقبل الذي يكتنفه الغموض لا يوجد يقين بمقدار تحققها ، وقد تكون ذريعة لإخفاء معلومات مهمة للأخرين.(مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٩: ١٤).

ثانياً: التعارض بين مصالح الإدارة و الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات غالباً ما تحصل الإدارة على الكثير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية وبوقت أقصر ترى الإدارة ليس من مصلحة المصرف أن تتاح بالمقدار نفسه للجميع. كما إن وجود السياسات المحاسبية البديلة يجعل الإدارة تتدخل في عملية التقارير المالية المفصح عنها تتحكم في عملية التقرير المالي ، من أجل الحصول على مكاسب خاصة وذلك لتضليل بعض أصحاب المصلحة

ثالثاً: إن المديرين التنفيذيين للمصارف غالباً ما يشكون من الشفافية كونها تقلل من مقدرتهم على المنافسة والتنافس مع الآخرين الذين يمارسون نشاط مماثل تحاول المصارف أن لا تكون مكشوفة أمام المنافسين لذلك تحتفظ لديها بمعلومات أكثر من المستفيدين الخارجيين

رابعاً: القوانين والتشريعات لبعض الأنظمة التي تمنع من تقديم المعلومة عرقلة مهام الجهات الرقابية أو عدم السماح لجهات الرقابة بالتدقيق بشكل أو آخر- كما في كردستان العراق- (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٢: ٧) .

خامساً: أهداف المستفيدين من المعلومات المحاسبية ليست واحدة تتباين أهدافهم بحسب حاجات الجهة المستفيدة من القوائم والتقارير المالية ، فحاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف عن حاجة المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي ؛ أما العاملون المتخصصون فيحتاجون البيانات والمعلومات لرفع مستوى الأداء لتحقيق الربحية المخططة.

سادساً: الفساد المالي: يحاول الفاسدون من المختلسين والمحتالين والمزورين أخفاء البيانات والمعلومات أو تضليلها لاسيما تلك التي يمكن من خلالها الوصول إلى التلاعب لذلك هذا المحدد من أهم محددات الشفافية في الإفصاح خاصة إذا كانت البيئة حاضنة جيدة وملائمة للفساد .

سابعاً: الحيطة والحذر: هو عبارة عن تضمين درجة من الحذر في إجراء التقديرات المطلوبة في ظل الشكوك المحيطة يتم التقليل من بيان الأصول أو الدخل والزيادة في بيان الالتزامات أو المصاريف" قد تشتمل على شيء من الحيطة ولكن من المحتمل أن تقود إلى التحيز والمحابة

المبحث الثالث: الشفافية نظام و مضمون

٣-١: الشفافية نظام : الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح: قبل أن نتناول الشفافية كمضمون و نظام و ننتعمق في ماهية الشفافية وبما تمتاز عن الإفصاح وأهميتها في جودة المعلومات المالية المعلنة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم لابد من التذكير أن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح الكامل ، إذ يحدد الباحثون منهم (الحيالي: ٢٠٠٧: ١٥٤)" مستويين من الإفصاح هما:

أولاً : المستوى المثالي للإفصاح: يتم تحقيق هذا المستوى بثلاثة شروط: (عبود، ٢٠٠٩: ١٣)

١. أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل.

٢. أن تكون الأرقام المحاسبية على درجة عالية من الدقة والمصدقية .

٣. أن يكون عرض القوائم المالية متوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة (بالكيفية والوقت المناسب).

إن تطبيق المبادئ والقواعد والمعايير إلى جانب الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني التي هي من مسؤولية مُعد المعلومات في القوائم والتقارير المالية له التأثير الأكبر باتجاه الاقتراب من إمكانية تحقيق المستوى المثالي للإفصاح أو الإفصاح الكامل لكونه مرتبطاً بأخلاقيات وسلوك الأفراد و البيئة التي يعملون فيها .

ثانياً : أما المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح والذي يعد واقعاً يمكن تحقيقه بثلاثة شروط ( الأنعيمي : ٢٠٠٤ : ٢٤):

١. المبادئ والأصول المحاسبية.

٢. السياسات الإدارية.

٣. لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق.

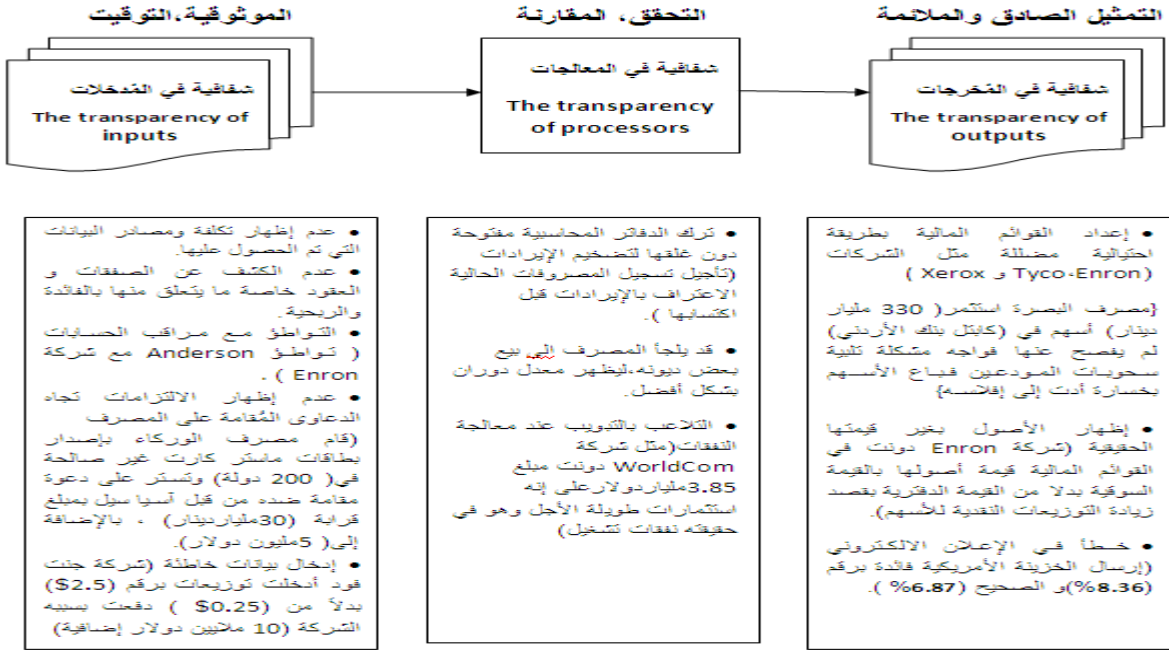
يلاحظ وجود فجوتين، الأولى بين المستويين في الإفصاح (الإفصاح المثالي والإفصاح المتاح الواقعي) والفجوة الثانية بين ما يُعد من المعلومات المحاسبية من قبل الإدارة و وحدة المحاسبة وما يحصل عليه المستفيدين (المُطلعون ومتخذو القرارات) ، لذا تُعد الشفافية مضموناً في الإفصاح المحاسبي تلحق القيم الأخلاقية والالتزام بقواعد السلوك المهني فيه لدرجة الربط بين المفهومين ترابط الشكل بالمضمون و من حيث الجوهر في خصائص المعلومات التي يعبران عنها أما الهدف والغاية منهما تحقيق المبدأ المحاسبي الإفصاح الكامل.

تدعو القاعدة (١٥) من المعيار المحاسبي الدولي (٥) عند توحيد أسس عرض المعلومات لدى المفاضلة بين السياسات المحاسبية إلى "تفوق المضمون على الشكل (content over form) هذا يقضي بوجود مراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لا شكلها القانوني فقط لدى عرض وتقييم هذه العمليات والأحداث" (الحيالي: ٢٠٠٧: ٣٨٢) .

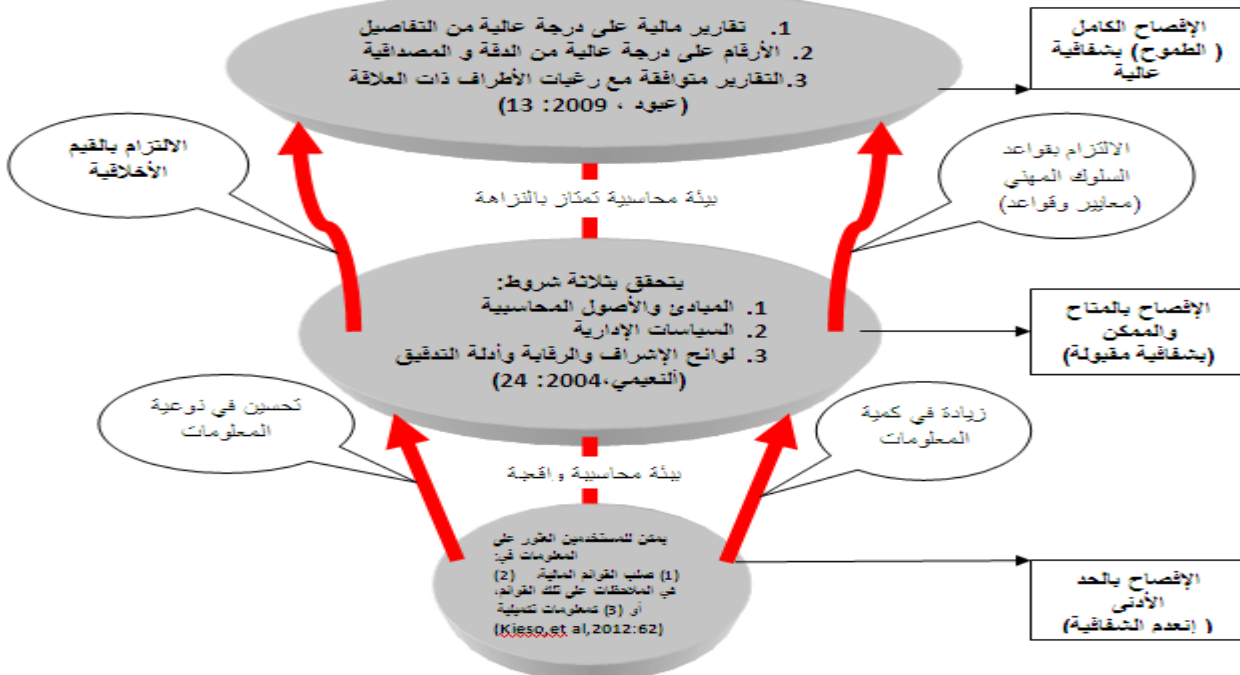
٢-٣ الشفافية كمضمون : إن الشكل هو ظاهر الأشياء وقد يكون هناك أكثر من شكل لنفس المضمون في التعبير عنه والعكس صحيح ، لكن لأي مدى يكون هذا الشكل معبراً عن مضمونه ، يمكن القول إن الشكل هو الإفصاح الذي يتجلى في الإجراءات والمقاييس الكمية والرقمية ويهتم في أساليب تبويب وعرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية. لقد تضمنت القاعدة المحاسبية المحلية ( ٦ ) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية مجموعة من المبادئ و الأحكام التي تحقق الجانب الأخلاقي لمبدأ الإفصاح ، أكدت على المضمون في الفقرة (٥-ج) إذ نصت على "مراعاة المتطلبات القانونية أولاً بشأن الإفصاح عن المعلومات، دون أن يعني هذا غض النظر عن المضمون الاقتصادي للوقائع والأحداث و المعاملات حتى وان كان الشكل القانوني مختلفاً عن ذلك المضمون" (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٠٥: ٢).

٣-٣ نظام الشفافية وعلاقته بالإفصاح

الشفافية كنظام: هي كالمجهر الذي يجعل كل الأشياء يمكن رؤيتها بوضوح من انطلاقها كبيانات خام إلى الكيفية التي تمت بها معالجتها وعرضها بشكل نهائي كمعلومات ملائمة في اتخاذ القرارات وتساهم في كبح السقوط في الأخطاء وما يترتب عنها من سلبيات ؛ وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بها عالمياً ومحلياً وتعددت الجهات والمنظمات التي تنادي بها ، لذا يستلزم الاهتمام أكثر بالمصارف العراقية الخاصة و بالخصوص ( بعد أزمة مصرف البصرة الدولي للاستثمار، مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف الاقتصاد للاستثمار)، الشكل ( ٢ ) الآتي يوضح نظام الشفافية ومحل تأثير الخصائص النوعية فيه مع الأمثلة دون أن نتوسع فيه .

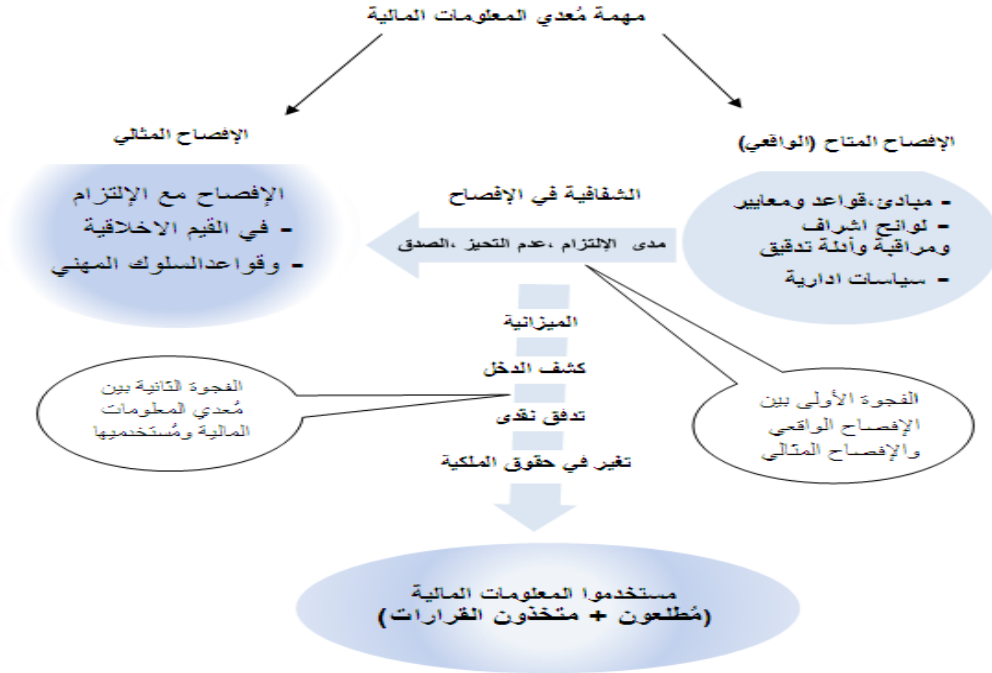


من إعداد الباحثين  
شكل (٢) نظام الشفافية ومحل تأثير الخصائص النوعية فيه مع الأمثلة من إعداد الباحثين



شكل (٣) الارتقاء بجودة المعلومات من خلال الشفافية – من إعداد الباحثين-

يلاحظ وجود فجوتين، الأولى بين المستويين في الإفصاح (المثالي والواقعي) والآخرى بين من يُعد المعلومات المحاسبية والمستفيدين منها (المُطلعون ومتخذو القرارات) ، هنا يأتي دور الشفافية في الإفصاح فتكون كمضمون ، سلوك و وسيلة تملئ الفجوتين وترتقي بالحد الأدنى والمتاح من الإفصاح إلى المستوى المثالي منه ليكون الإفصاح معبراً بشكل صادق، عادل و واضح ( يمكن للآخرين رؤية ما يحدث فيه ) ومتاح لجميع (المُطلعون) في عرض وتقييم العمليات المالية وملائم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات.



شكل ( ٤ ) فجوتي الإفصاح و الشفافية من إعداد الباحثين-

#### الشفافية في الإفصاح ضرورية لعدة أسباب منها:

أولاً : إن الإفصاح غالباً ما يجري بالحد الأدنى منه وبالكيفية والصورة التي يرغب بها أصحاب القرار لتحقيق مصالح طرف دون آخر وعدم الإنصاف بين جميع مستخدمي المعلومات المالية إذ إن إدارة المصرف و العاملين فيه يحصلون بسهولة على معلومات أكثر كماً و أفضل نوعاً من الأطراف الخارجية

ثانياً : وجود قصور و محددات في الإفصاح إذ إن قسم من المعلومات المالية يستند إلى أحكام وقناعات شخصية مثلاً مخصص الديون المشكوك فيها، مصاريف الاستهلاك والالتزامات الاحتمالية (Kieso, 2010:608), يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكد بالإضافة إلى افتقار الإفصاح إلى الجوانب الجديدة فيما يخص معلومات المحاسبة الاجتماعية؛ لذا تستلزم الشفافية في الإفصاح بيان الكيفية التي تم الوصول بها إلى هذه الأحكام والقناعات

ثالثاً : وجود مُحددان رئيسان يلزمان الأخذ بهما:

١. قيمة المعلومات "المنفعة التي تقدمها المعلومات ناقصاً تكلفة إنتاجها" (مارشال و ستنبارت، ٢٠١٠ : ٢٦). وأن كان النظام المحاسبي هو من يتحمل تكلفة إعداد المعلومات المحاسبية دون المستفيدين منها؛ لو افتقدت المعلومات إلى الشفافية في الإفصاح فإن مستخدمي المعلومات سوف يتحملون أعباء منها:

أ. تكاليف المضاربة للحصول على المعلومات من مُعدي القوائم و التقارير المالية من داخل المصرف.  
ب. تكاليف استشارات المحللين الماليين، بسبب التعقيد والغموض في المعلومات المفصّل عنها.  
ج. الآثار الضارة التي تنتج عن معلومات غير ملائمة أو غير صادقة.

٢. المادية (الأهمية) للمعلومات إذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على متخذي القرار. "تكون المعلومات مادية عندما يكون حذفها أو عدم إظهارها يؤثر بالقرارات التي يتم اتخاذها على أساس هذه المعلومات. (الججاوي والمسعودي، ٢٠١٤ : ٢٩) .

رابعاً: لو لم يكن هناك قصور في الإفصاح كيف استطاع المحاسبون استغلال بعض المُعالجات و السياسات المحاسبية التي تظهر القوائم المالية بغير شكلها الصحيح و تمرير الخداع والتضليل لأكثر من دورة محاسبية وكانت النتيجة إفلاس وانهيار أشهر و اكبر الشركات و بالتواؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق

خامساً: الشفافية في الإفصاح هي حلقة الوصل بين الإفصاح و مُستخدمي المعلومات المحاسبية و المُطالعين عليها ، فالمستخدم يبحث عن الشفافية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها ليُدركها و يثق بها و يعتمد عليها لتكون ملائمة في اتخاذ قراراته . أما الإفصاح فيرتقي و يتكامل بالشفافية إذا تضمنتها المعلومات التي تُقدمها مُخرجات النظام المحاسبي .

٥-٣ كيف تُفلس المصارف؟: إن من أهم أسباب إفلاس المصارف غياب الشفافية و ضعف الاهتمام بمؤشرات الاستشعار المبكر للمخاطر و من الدول الرائدة في استخدام معايير الإنذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرضت لانهيارات مصرفية في سنة ١٩٣٣ و أعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من ٤٠٠٠ مصرف محلي ، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة و تدافع الجمهور نحو المصارف لسحب وادائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في سنة ١٩٨٨ أدى إلى فشل ٢٢١ مصرف. تم البدء باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ إذ ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف و مد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى ٣ مصارف فقط عام ١٩٩٨ و قد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب مقياس نظام (CAMELS) مقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٨ مقارنة بنتائج سنة ١٩٨٨ فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام ١٩٩٨ أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف ١ و ٢ و أن أكثر من ٤٠ % تتمتع بتصنيف رقم ١ " (بو خلخال، ٢٠١٢: ٢٠٧).

أما في العراق و وفقاً لمقياس نظام (CAMELS) لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فإن تصنيف المصارف التي تقع بمرتبة ١ و ٢ هي أكثر من ٣٦% وهي نسبة جيدة نسبياً على الرغم من ذلك وضعت "تحت وصاية" البنك المركزي ٣ مصارف لغاية نهاية إعداد البحث هي (مصرف الوركاء للاستثمار و التمويل، مصرف البصرة الدولي للاستثمار و مصرف الاقتصاد للاستثمار) من مجموع (٣٢) مصرفاً خاصاً المسجل منها في سوق العراق للأوراق المالية ( ٢١ ) وهناك (٤) مصارف غير مُتوافر بيانات عنها سنة ٢٠٠٩ هي: مصرف أميرالد، العراقي للتجارة (TBI) ، الوطني و أربيل. إي بنسبة تقارب ١٤% .

٦-٣ إحصاء المصارف:

أولاً: ارتفاع رصيد الديون المتعثرة في العمل المصرفي: والتي يجب ألا تتجاوز ١٠% من إجمالي القروض المصرفية و عند تجاوز هذه النسبة يُعد مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي و مؤشر الديون المتعثرة دليلاً هاماً في رصد الأزمات المصرفية.

ثانياً: غياب الشفافية و نقص الإفصاح في المعلومات يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة.

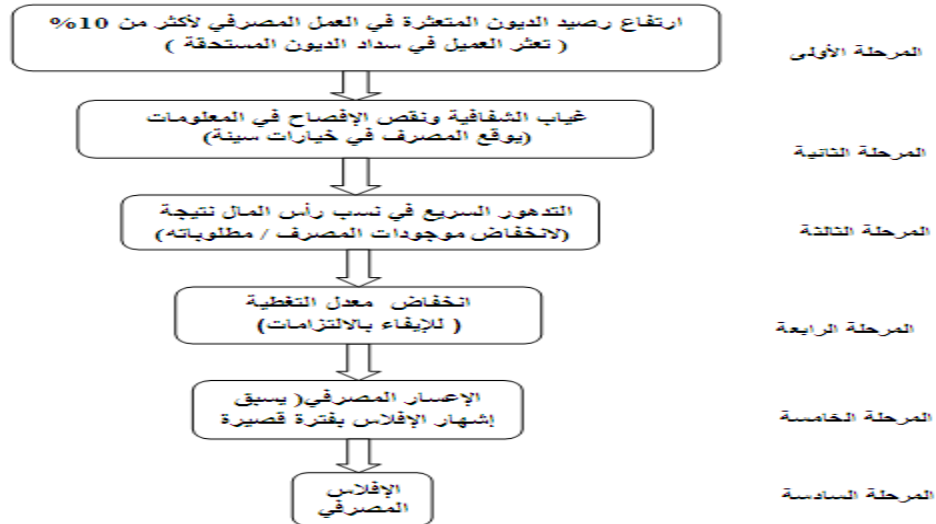
ثالثاً: التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف مقارنة بمطلوباته.

رابعاً انخفاض معدل التغطية (للإيفاء بالالتزامات) يصعب على المصرف الإيفاء بالتزاماته و يتهرب منها بعدة طرق

خامساً: الإحصاء المصرفي والذي يعتبر مؤشراً أولياً على أزمة النظام المصرفي و يحدث الإحصاء عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس و تعد القروض المتعثرة و التدهور السريع في نسب رأس المال و انخفاض معدل التغطية أدلة على دخول المصارف مرحلة الإحصاء.

سادساً: مراحل الإفلاس المصرفي و هذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى، الخطر المعنوي. (الشاهد، ٢٠٠١: ٧٧٤).





شكل ( ٥ ) مراحل إعسار المصارف - من إعداد الباحثين-

من الضروري التعرض إلى معايير (Standard & Poor's) بشكل موجز منها: إعداد مقياس رقمي يتكون من (١٠ درجات) يسمى (غاما) يبين درجة توافر الحماية من أي خسائر ويصنف قدرة المقرضين على الوفاء للمقرضين من المصارف المتداولة وفقاً لـ (S & P) و مقياس آخر يقيس الشفافية في الشركات (المصارف) يتكون من مجموعة بنود يتحقق من توافرها عند الإفصاح ، فضلاً عن تصنيف المصارف المعتمد محلياً وعالمياً بشكل واسع والذي يعرف بنظام (CAMELS) وهو نموذج أمريكي للتقييم المصرفي إذ يتحسن تصنيف المصارف وفقاً لهذا المعيار كلما زادت درجة الشفافية في الإفصاح عند عرض القوائم والتقارير المالية. ونتيجة لحاجة المصارف إلى معايير موحدة لاستعمالها في التعامل المصرفي وصولاً إلى الشفافية في قوائمها وتقاريرها المالية ولتجنب الأزمات وضعت عدة تصنيفات من الضروري أن تتضمنها الإفصاحات وخاصة الإلكترونية لأنها عامل تعزيز للشفافية منها :

أولاً: لجنة بازل (Basel committee) : أصبحت هذه اللجنة بمثابة رقيب عالمي مسؤول عن سلامة العمل المصرفي في دول العالم ويتجلى هذا التحول في دور هذه اللجنة بإصدار معيار (بازل ١) في عام ١٩٩٩ ككفاية رأس المال وفق المعادلة الآتية:

رأس المال (أساسي + ثانوي) \*

معدل كفاية رأس المال  
الموجودات الموزونة بالمخاطر

لاشك أن معيار (بازل ١) قد ساهم إلى حد كبير في الاستقرار المصرفي على مستوى العالم وعزز المنافسة بين المصارف النشطة عالمياً إلا أن التطور في النظام المصرفي جعل من معيار (بازل ١) لا يلبي متطلبات الشفافية في المرحلة الحالية والمستقبلية ، وبسبب الانتقادات الموجهة لمعيار (بازل ١) ولتلافي تلك الانتقادات، قامت لجنة بازل بإصدار معيار (بازل ٢) وذلك في عام (٢٠٠٤) والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي مع بداية عام ٢٠٠٧ (شحاذاة ، ٢٠٠٥: ١٢٥). و أخيراً صدر معيار (بازل ٣)

ثانياً : مؤسسة (Standard & Poor's Financial Services): هي من أهم مؤسسات تصنيف المصارف للخدمات المالية ومقرها في الولايات المتحدة ويرمز لها (S & P) تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. وبوصفها وكالة للتصنيف الائتماني فهي تصدر تصنيفات عدة منها ما يقيس مدى قدرة الشركات المقرضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة وكذلك أصدرت معايير ومنهجيات غاية في الأهمية عام ٢٠٠٧ قدمت تقييماً لإدارة الشركات المالية وفقاً لتحليل (غاما) الذي يركز على تقييم المخاطر غير المالية الاحتمالية المتوقعة التي تؤثر في قيمة حقوق المساهمين. ومن أهم عناصر منهجيتها هي :

نفوذ المساهمين. حقوق المساهمين. الشفافية، ومراجعة الحسابات، وإدارة مخاطر المؤسسات. فعالية المجلس، والعملية الإستراتيجية والحوافز. ومن أهم عناصر منهجية (غاما) والذي يهتم به موضوع البحث هو العنصر الثالث المتعلق بالشفافية ولكن لا بأس من التعرف وبشكل سريع على المقياس الرقمي الذي يتكون من (١٠ درجات) و يستعمل من قبل (S & P) و يسمى (غاما) وهي كما في الجدول (٢) الآتي :

\*يتكون رأس المال وفق بازل ١ من رأس مال أساسي و ثانوي : الأساسي يتكون من: رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ويستبعد منه شهرة المحل واسهم الخزانة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك ، أما رأس المال الثانوي من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والقروض الثانوية وأدوات رأس المال الأخرى . وقد أضاف بازل ٢ ديون مساعدة ذات أجل قصير لتغطية مخاطر السوق

## جدول (٢)

يبين مدى توفير الحماية من أي خسائر و تصنيف قدرة المقترضين على الوفاء

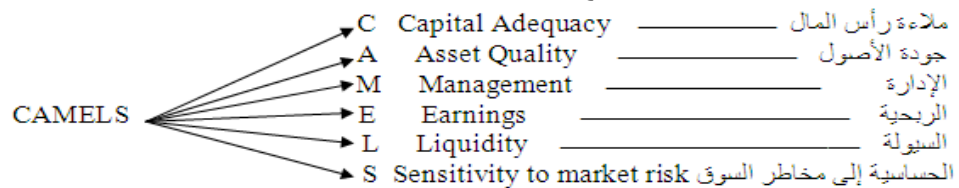
الدرجة	مدى توفر الحماية	التصنيف	قدرة المقترض على الوفاء
2-1	الإدارة بالكاد توفر حماية من أي خسائر محتملة	AAA to AA-	مقترضون موثقون ذو جودة وبدون مخاطر (كثير منها حكومات)
4-3	الإدارة مشككة من توفير حماية ضعيفة من أي خسائر محتملة	A+ to A-	مقترضون يتأثر استقرارهم المالي بالأوضاع الاقتصادية مع وجود مخاطر
6-5	الإدارة مشككة من توفير حماية معتدلة من أي خسائر محتملة	BBB+ to BBB-	المقترضون من الطبقة المتوسطة مرضية في الوقت الراهن
8-7	الإدارة مشككة من توفير حماية قوة من أي خسائر محتملة	BB+ to B-	أكثر عرضة للتغيرات في الاقتصاد
10-9	الإدارة مشككة من توفير حماية قوية جدا من أي خسائر محتملة	B- اقل من B-	الوضع المالي يتغير بشكل ملحوظ

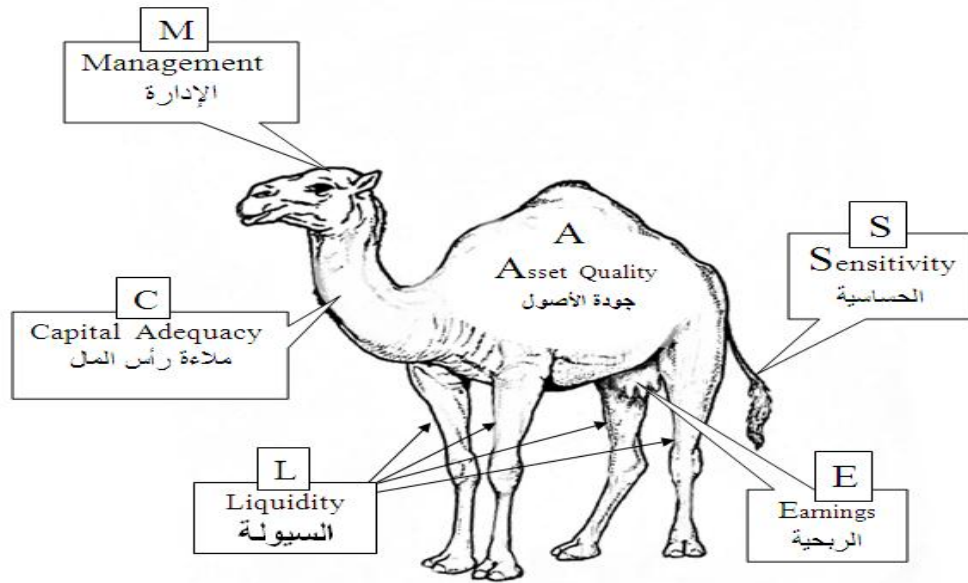
\*الجدول من إعداد الباحثان والمصدر من عدة مواقع الكترونية و(صندوق النقد العربي، 2014: 8).

ثالثاً : مقياس الشفافية : وهو مقياس رقمي لشفافية الشركات (المصارف) المتداولة في سوق المال والخاص بمؤسسة (Standard & Poor's) يتكون من ثلاثة بنود وعدد من الفقرات والكثير من المؤشرات تتعلق بهيكل الملكية ، حقوق المستثمرين ، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ( السياسات المحاسبية، المعاملات مع الأطراف أصحاب العلاقة ، معلومات عن مراقب الحسابات، معلومات عن الفرص و الأخطار ، معلومات عن شدة التنافس ومعلومات عن رضا العاملين ) بالإضافة إلى الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة (تم عرضه الجدول في الملحق ١) سيتم اعتماده لقياس الشفافية في إفصاح المصارف المختارة لعينة البحث مع التأكيد على تضمين الكشوفات المالية نظام (CAMELS).

رابعاً : تصنيف نظام (CAMELS): يغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، السيولة L وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S" (طارق، ٢٠٠٥: ٧٧٤) ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية وهو التصنيف الأهم

للمصارف، بل من الضروري تضمين القوائم والتقارير المالية السنوية التي يَفصح عنها المصرف للجمهور نتائج تحليل معيار (CAMELS) لأنها تحقق قدر أكبر من الشفافية في الإفصاح. وهو نموذج للتقييم المصرفي يتم إعداده وفقاً لمراقبة ميزانيات المصارف المعلنة و لأكثر من سنة وكلما زادت درجة الشفافية في الإفصاح - في القوائم والتقارير المالية- بالإضافة إلى تضمينها بهذا التصنيف تحسنت قدرة المصارف على التنبؤ بالمخاطر وتفادي الأزمات المالية ويقوم نظام (CAMELS) بالفحص الميداني ( الرقابة الميدانية) لعدة مؤشرات وهي تغطي خمسة مناطق رئيسية في المصرف بالإضافة إلى تحليل الحساسية لمخاطر السوق لتصبح ستة:





شكل (٦) توضيحي لمكونات نظام (CAMELS) - من إعداد الباحثان-

١. ملاءة (كفاية) رأس المال Capital Adequacy: الملاءة تعني متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وهي المصطلح الأفضل من الكفاية فتعني الحصول على أعلى عائد ممكن أو تخفيض استخدام المواد للحصول على نتائج أفضل وليس هذا هو المعنى المقصود هنا بل المقصود هو متانة رأس مال المصرف أو الملاءة (الشماع، ١٩٩٣ : ٧١). نسبة رأس المال الجيدة Well Capitalized إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) المبني على المخاطر (١٠% فأكثر). في مقررات بازل ٢ يجب أن تكون (٨% فأكثر) أما في التشريعات العراقية تكون كفاية رأس المال (١٢% فأكثر) وفقاً لقانون المصارف العراقية و (١٥% فأكثر) وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
٢. جودة الأصول Asset Quality: أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين (عبد العزيز، ١٩٩٥ : ١٢) :
  - أ. مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة: من حيث مخاطر الائتمان والإقتراض بالعملة الأجنبية.. الخ
  - ب. مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة: مثل جودة القروض، نسبة الدين إلى حقوق الملكية وغير ذلك
  ٣. مؤشرات كفاءة وفعالية الإدارة Management: أن معظم هذه المؤشرات ليست سهلة فإن أغلبها مؤشرات وصفية أما الكمية منها فهي: معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في عدد الفروع والمؤسسات المالية. (هندي، ١٩٩٩ : ٦٥).
  ٤. الأرباح Earnings : هناك عدد من النسب التي يمكن الاعتماد إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق.
  ٥. السيولة Liquidity: يمكن النظر إليها من خلال الآتي: - التسهيلات المقدمة من البنك المركزي، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم، سيولة السوق الثانوية.
  ٦. الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk: وهذه متعلقة بالمحافظ الاستثمارية من أسهم وسندات حكومية وأجنبية ومشتقات مالية وتخضع لمخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة.

المبحث الرابع : الإطار التطبيقي للبحث

١-٤: قياس الشفافية في الإفصاح وفقاً لمقياس (S&P) للشفافية.

مقياس (S&P) للشفافية : من خلال البحث والتقصي وجد إن أهم مقاييس الشفافية للمصارف هو النموذج المعد من قبل مؤسسة (Standard & Poor's) والذي يرمز له (S&P) مع مرونة التصرف المسموح بها في زيادة الإيضاحات وبما يتلائم مع واقع المصارف الخاصة العاملة في العراق وحسب

طبيعة النشاط دون المساس بأساسيات المقياس لذا سيتم اعتماده لقياس الشفافية في الإفصاح مع التأكيد على تضمين الكشوفات المالية نظام (CAMELS).

مقياس (S&P) رقمي يتكون من ثلاثة بنود رئيسية وعدد من الفقرات والإيضاحات هي :

أولاً : هيكل الملكية وحقوق المساهمين : ويتضمن (١٤) إيضاحاً (مؤشراً) .

ثانياً : الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية: يركز في هذا البند الثقل الأكبر كونه يحتوي على (٧) فقرات و(٤١) إيضاحاً (مؤشراً) من مجموع (٧٦) إيضاحاً (مؤشراً) تتعلق بـ(اتجاهات المصرف، السياسات المحاسبية، المعاملات مع الأطراف أصحاب العلاقة، معلومات عن مراقب الحسابات، معلومات عن الفرص و الأخطار، معلومات عن شدة التنافس ومعلومات عن رضا العاملين) ثالثاً : الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة : ويحتوي على(٢١) إيضاحاً (مؤشراً). وتم إحصاء (٧٦) فقرة) بضمنها تصنيف (CAMELS) لكل مصرف (علماً إن غالبية المصارف ذات التصنيف المتدني- لا تُفصح عن تصنيفها في (CAMELS) لكن لا جدوى من إخفاءه حيث الحصول على نسخة منه لأحد المصارف تمكننا من معرفة تصنيف المصارف الأخرى كونها جميعاً مدرجة فيه) .

مثال: حول طريقة احتساب الشفافية وفقاً لمقياس (Standard & Poor's): يتضمن هذا المقياس

(٧٦ فقرة) ، يُعطى لكل إيضاح تم الإفصاح عنه درجة واحدة ، وقد حصلنا من مصرف الخليج التجاري على البيانات الآتية :

• المعلومات المفصّل عنها : (٦٣ فقرة) .

• المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها: (١٣ فقرة).

يُعطى لكل إيضاح مُفصّل عنه درجة واحدة ثم تُعادل إلى نسبة المائة (بالنسبة والتناسب) إذ إن إجمالي الإيضاحات (٧٦) تمثل (١٠٠%) ، فإن (٦٣) إيضاحاً مُفصّل عنه وفقاً للمعادلة الآتية تساوي:

$$83\% = \frac{63}{76} \times 100$$

نسبة الشفافية في إفصاح مصرف الخليج التجاري

٢-٤ سياق تطبيق مقياس (P&S) للشفافية : تم عملياً تطبيق قياس الشفافية وفقاً لنموذج (P&S) على المصارف الخاصة العراقية بهدف اختبار الفرضيتين:

الفرضية الأولى : هنالك فجوتان في إفصاح المصارف العراقية الخاصة : الفجوة الأولى: بين الإفصاح المتاح ( الممكن ) والإفصاح المثالي الذي يُحقق المبدأ المحاسبي "الإفصاح الكامل ( Full Disclosure ) ( الفجوة الأخرى: بين مُعدي القوائم والتقارير المالية من جهة ومُستخدِميها والمُطلعين عليها من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم وأسعار الأسهم في السوق .

ولذلك لابد من التعرف على الآتي:

أولاً : ضرورة قياس الشفافية في الإفصاح وفقاً للمقياس الذي قدمته مؤسسة (Standard & Poor's) إذ لم يتم تطبيقه من قَبَل على المصارف الخاصة العراقية على الرغم من نجاح تطبيقه في عدة دول منها الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، استراليا ، اليابان ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، كوريا ، ماليزيا ، باكستان ، الفلبين ، تايلاند ، الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي، المجر ، بولندا ، تركيا ، جنوب أفريقيا وعربياً تم تطبيق هذا المقياس على مصر والسعودية (عبد الرحمن، ٢٠١٠: ٣) .

ثانياً: كيفية تطبيق المقياس على المصارف الخاصة العراقية لبيان التزامها بالشفافية في الإفصاح وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للأسهم وأسعار الأسهم .

ثالثاً: تم اختيار فترتين:

الفترة الأولى : كافة المصارف العراقية الخاصة و المعلنة لقوائمها وتقاريرها المالية كما هي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ كونه التاريخ الأحدث .

الفترة الثانية: خصصت لمصرف الشرق الأوسط الاستثماري للفترة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٣ للأسباب الآتية :

١. كون المصرف كان يعمل قبل الأزمة المالية العالمية وبعد استحداث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS ٧) المتعلق بالإفصاح والقيمة العادلة الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS ٣٠) والذي تماثله القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠).
٢. لملاحظة درجة التغير في شفافية إفصاحها مع القيمة السوقية وأسعار الأسهم في سوق المال خلال الفترة المحددة .
٣. وكذلك لتباين درجة الإفصاح لديه خلال الفترة المذكورة وتقييمه ممتاز ودرجة (IC) وفقاً لنظام (CAMELS).

رابعاً : أدوات البحث : تم استخدام الأدوات الآتية لأغراض التحقق من فرضيتي البحث:

١. مقياس (P&S) للشفافية لأهميته الدولية .
٢. تصنيف نظام (CAMELS) لاعتماده على عدة مؤشرات استشعار مبكر للمخاطر التي تواجهها المصارف فضلاً عن لأهميته الدولية إذ يُعد كمتلزم للشفافية في الإفصاح ضرورة تقديمه مع القوائم المالية.
٣. القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف .

خامساً: آلية تطبيق مقياس (P&S) للشفافية: تم تطبيقه على عدة مراحل هي :

المرحلة الأولى : جرد الإفصاحات المفصّح عنها وغير المفصّح عنها في بيانات ومعلومات كل مصرف و إحصائها . كما في الشكل الآتي :

جدول (٣) يبين جرد الإفصاحات المفصّح عنها وغير المفصّح ولكل بند من البنود

مجموع الدرجات ٧٦ إيضاح (مؤشر)	(ثالثاً)		(ثانياً)		(أولاً)		البنود وفقاً لمقياس (P&S)
	مفصّح عنه	غير مفصّح	مفصّح عنه	غير مفصّح	مفصّح عنه	غير مفصّح	
							حالة الإفصاح
							المصرف س
							المصرف ص

المرحلة الثانية : قياس الشفافية لإجمالي الفقرات التي أفصّح عنها المصرف لمعرفة أي بند أعلى أو أدنى مستوى من الشفافية في الإفصاح ولكل مصرف وكالاتي :

جدول (٤) يبين عدد المعلومات المفصّح عنها وغير المفصّح عنها حسب مقياس (P&S) للشفافية

غير مفصّح عنها	مفصّح عنها	المؤشرات
		أولاً : هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ..... (يتكون من ١٤
		ثانياً : الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.... (يتكون من ٤١
		ثانياً : الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة..... (يتكون من ٢١ إيضاح)
		المجموع الكلي

المرحلة الثالثة: معرفة درجة الشفافية والمتوسط العام لنسب البنود للمقارنة مع نتائج المصارف الأخرى وفقاً للجدول الآتي:

جدول ( ٥ ) استخراج درجة الشفافية حسب البنود والمتوسط العام لنسب البنود

الملاحظات	المتوسط العام لنسب البنود	درجة شفافية من مائة %	إجمالي الإفصاحات	الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	الشفافية في المعلومات المالية و غير المالية وحقوق المساهمين	الشفافية في هيكل الملكية وحقوق المساهمين	المصرف
							اسم المصرف

المرحلة الرابعة : استخراج نسبة الفقرات المفصّل عنها في كل بند إلى إجمالي مؤشرات البند نفسه والهدف من ذلك هو معرفة درجة الشفافية في كل بند من بنود مقياس (S & P).

المرحلة الخامسة : يتم استخراج المتوسط العام لجميع البنود و لكل مصرف على حده، لمعرفة درجة شفافيته وتشخيص أي بند من البنود الثلاثة يعاني من ضعف في الشفافية .

المرحلة السادسة : استخراج المتوسط العام لجميع المصارف العراقية الخاصة. وبذلك صار معلوماً لدينا قيمة احد المتغيرات (Y) الذي يمثل درجة الشفافية.

سادساً: الاستبانة : يتم إعدادها بعد استخراج درجة الشفافية والتي تمثل (Y) المتغير التابع. وهي تعزيزية توزيع على مجموعتين هما:-

١. توزيع نموذج (S & P) للشفافية على شكل إستبانة للأطراف ذوي العلاقة بإعداد التقارير المالية (مديرين أو محاسبين ) لمعرفة استعدادهم للشفافية من جهة ومقارنتها مع درجة الشفافية في إفصاحات التقارير المالية المنشورة للمصارف الخاصة من جهة أخرى .

٢. مجموعة المستثمرين في الأوراق المالية للمصارف الخاصة أو من ينوب عنهم من العاملين في شركات الوساطة المالية . لمعرفة أمتغيرات التي يفضلونها في درجة الشفافية والتي تؤثر في درجة إقبالهم للأسهم.

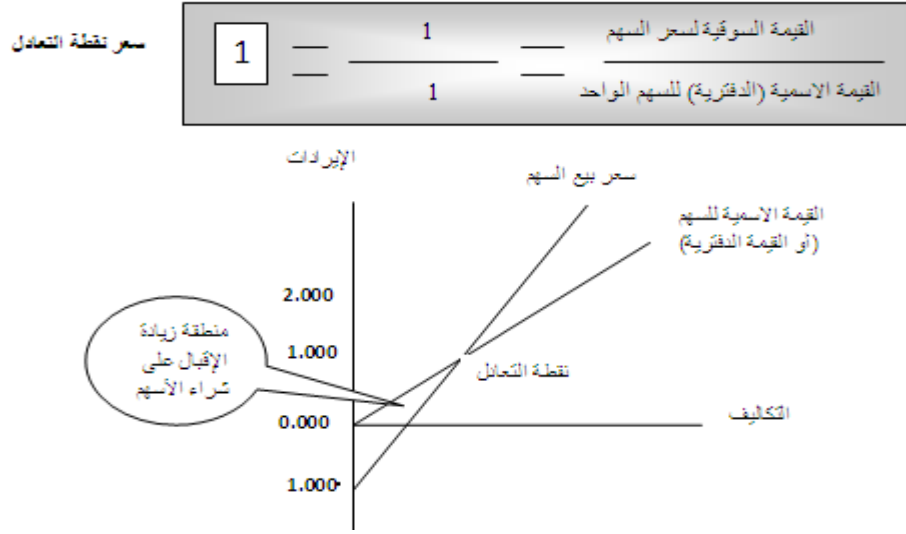
عرض العينة واختبار فرضيات البحث.

٤-٣: اختبار الفرضية الثانية : على معلومات مصرف الشرق الأوسط وبيان انعكاس الشفافية في الإفصاح على أسعار الأسهم و قيمتها السوقية :

التمهيد: هذه العينة لاختبار الفرضية الثانية من البحث لإحدى المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية هو (مصرف الشرق الأوسط للإستثمار) حيث كانت هيئة الأوراق المالية أوقفت التداول بأسهمه بسبب تلكوء المصرف في مستلزمات إفصاحاته. أما سبب اختيار هذا المصرف لكونه من المصارف التي تم تصنيفه ممتاز وفقاً لنظام (CAMELS) و يُحسن أشفافية في إفصاحاته وحين تلاكأ بها انخفضت أسعار أسهمه و قيمتها السوقية وهي ضمن المدة التي حددها البحث لدراستها .

طبقاً للفرضية الثانية ( وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح والقيمة السوقية وأسعار الأسهم في سوق المال وزيادة الطلب عليها ) حيث يجد المتفحص للتقارير المالية المُعلنة في سوق المال وجود تأثير وبالعلاقة طردية بين الشفافية في الإفصاح و القيمة السوقية للأسهم وكذلك مع أسعار الإغلاق للأسهم و التأثير أوضح على سعر إغلاق الأسهم (أحيانا القيمة السوقية للأسهم تُعطي مؤشراً أقل وضوحاً خاصة إذا قام المصرف بزيادة رأس ماله و إصدار أسهم خلال المدة نفسها التي تنخفض فيها قيمة السهم في السوق)؛ و بسبب نقطة التعادل للسهم غالباً ما يلاحظ عند الإغلاق تكون زيادة الإقبال على الأسهم التي انخفضت قيمتها عن (١) عند نقطة التعادل. "ففي قطاع المصارف أن من أهم المتغيرات المؤثرة في سعر السهم لهذا القطاع هي نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية(الدفترية)، نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي ونسبة التداول"ومن السهولة ملاحظة ذلك في عمود سعر الإغلاق في جدول القيمة السوقية للأسهم حيث تستخرج القيمة السوقية من ضرب الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل (بضمونها أسهم الخزانة) في سعر الإغلاق للسهم في كل التقارير السنوية

والفصلية الصادرة من سوق الأوراق المالية . من المفيد إعادة ذلك باختصار لتوضيح الجانب العملي في الشكل الآتي :



شكل ( ٧ )

نقطة التعادل لسعر السهم في السوق مع القيمة الاسمية لنفس السهم

أما القيمة السوقية للأسهم فهي ناتجة عن :

الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل (بضمنها أسهم الخزانة) مضروبة في سعر الإغلاق للسهم لمعرفة القيمة السوقية لجميع أسهم الشركة و مراقبة نسبة التغير في السهم ولذلك يحدث تغير واضح على سعر السهم نتيجة لدرجة شفافية المصرف في إفصاحاته فيتدارك المصرف الانخفاض بزيادة رأس ماله وفقاً للمادة (٥٥- أولاً) من قانون الشركات بإصدار أسهم جديدة يطرحها في السوق خاصة عندما ينخفض سعر السهم إلى ما دون نقطة التعادل فترتفع القيمة السوقية لان الأسهم الصادرة صارت أكثر فيشوه القياس و سيتم توضيح ذلك لاحقاً عند اختبار الفرضية ( وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح والقيمة السوقية وأسعار الأسهم في سوق المال).

٤-٤ : نموذج من واقع سوق العراق الأوراق المالية لاختبار الفرضية :

من واقع الجداول المعلنة لسوق العراق للأوراق المالية عن ستة تقارير معلنة ابتداءً من ٢٠١٠ . هناك مثال واضح على ذلك هو مصرف الشرق الأوسط الذي يُعد تصنيفه ممتازاً وبدرجة (1C) وفقاً لنظام (CAMELS) لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وبسبب إخفاقه في الإفصاح وضعف الشفافية في مضامين إفصاحاته وعدم الإيفاء بمستلزماتها وتأخير التقرير السنوي ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٤/٦/٥ فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم في تقرير الفصل الثاني من هذا العام ٢٠١٤ . وكما موضح في الجدول رقم (٦) والرسوم البيانية الآتية :

## جدول (٦)

معلومات مصرف الشرق الأوسط عن ستة تقارير مُعلنة

التاريخ	سعر الإغلاق للسهم	عدد الأسهم (بالملايين)	القيمة السوقية (بالملايين)	نسبة التغير
12 / 31 2010	1.100	66000	72600	
12 / 31 2011	1.920	100000	192000	% 164.5
12 / 31 2012	1.460	150000	219000	% 14.1
12 / 31 2013	1.600	150000	240000	% 9.6
3 / 31 2014	1.600	150000	240000	1
6 / 30 2014	0.880	250000	220000	% 8.3 -

تم استخراج :

القيمة السوقية = سعر الإغلاق × عدد الأسهم

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{القيمة السوقية للسنة الحالية} - \text{القيمة السوقية للسنة السابقة}}{\text{القيمة السوقية للسنة السابقة}} \times 100$$

يلاحظ من الشكل أعلاه إن سعر السهم قد ارتفع في سنة ٢٠١١ إلى أعلى مستوياته نتيجة لارتفاع درجة الشفافية إلى جانب العوامل الأخرى، ما أدى إلى تعزيز ثقة المستثمر والمضارب بسهم مصرف الشرق الأوسط التي أحصيناها بدرجة (٧٥%) فارتفع بشكل كبير وبالنتيجة ارتفعت القيمة السوقية للمصرف وكان معدل التغير بالقيمة السوقية موجباً بنسبة (١٦٤,٥%) وذلك متوافقاً مع تصنيف مصرف الشرق الأوسط للاستثمار كونه الأول وفقاً لنظام (CAMELS) من بين المصارف العراقية الخاصة وبتقدير (ممتاز) وبدرجة (1C) لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الذي أعلنه قسم النفثيش الميداني التابع للبنك المركزي حيث يقوم من خلال الفحص الميداني ( الرقابة الميدانية) لعدة مؤشرات تغطي مناطق رئيسية في المصرف هي (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية و السيولة فضلاً عن تحليل الحساسية لمخاطر السوق).



## شكل (٨)

تطور القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط

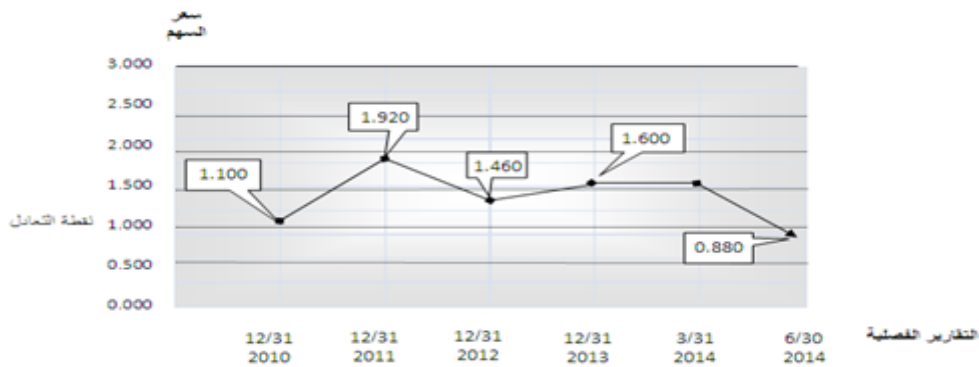
لقد نتج عن الانعكاس الايجابي للشفافية في الإفصاح على القيمة السوقية لأسهم التي يوضحها الشكل البياني أعلاه عدة نتائج كان مصرف الشرق الأوسط للاستثمار في أحسن حالاته بالمقارنة مع المصارف الأخرى في سنة (٢٠١١) استناداً إلى معطيات سوق العراق للأوراق المالية إذ إن المصرف :  
١. احتل المركز الأول من حيث العقود المنفذة، التي بلغت (١٦٤٢٠ عقداً) وهي تمثل نسبة (١٢,٤%) من العقود الكلية .



٢. الثاني من بين أكثر الشركات تداولاً. فقد بلغ (٣,٢٦٩٣,٣ مليون) سهم بسعر إغلاق (١,٩٢٠ دينار) وهو الأعلى بنسبة (١٢,٧%) من مجموع الأسهم
٣. الثاني من حيث حجم التداول . حيث بلغ حجم تداول المصرف (٣,١٠٣٠٠٧ مليون) دينار بسعر إغلاق (١,٩٢٠ دينار) بنسبة (١٠,٩%).
٤. الثاني من حيث معدل دوران السهم (Share Turnover Average) إذ كان عدد الأسهم المتداولة خلال (٢٠١١) هو (٣,٢٦٩٣,٣ مليون) سهم ، أما رأس مال المصرف نهاية العام كان (١٠٠.٠٠٠ مليون). إذ يمكن الوصول إلى معدل دوران السهم وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{معدل دوران السهم} = \frac{\text{عدد الأسهم المتداولة خلال السنة}}{\text{رأس مال المصرف نهاية السنة}} \times 100 = 62.69\%$$

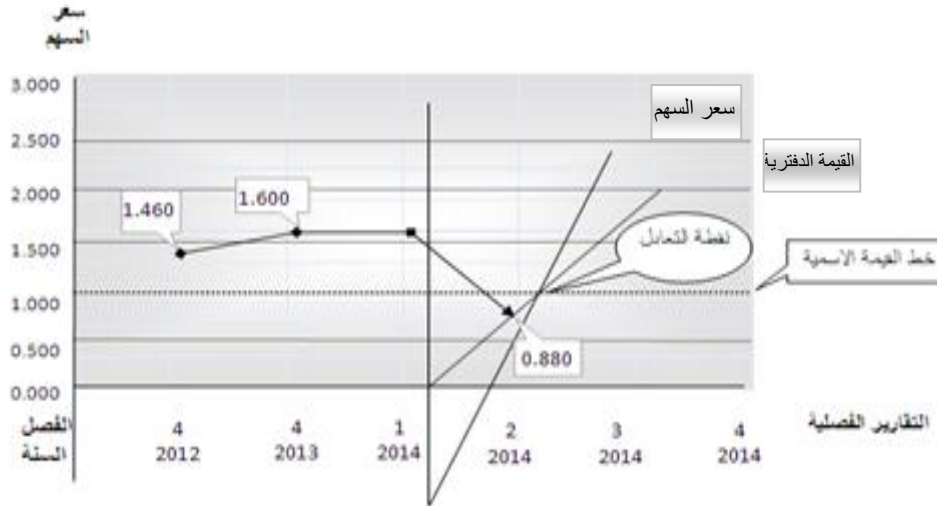
ولكن بعد أن انخفضت درجة شفافية أخذت تظهر آثارها سريعاً على سعر الإغلاق للسهم وكما مبين في الشكل الآتي:



شكل رقم (٩)

انحدار سعر الإغلاق لسهم الشرق الأوسط نتيجة انخفاض الشفافية

يلاحظ من الشكلين وجود علاقة طردية بين الشفافية في الإفصاح وسعر السهم في السوق فقد أدى انخفاض درجة الشفافية في الإفصاح لدى مصرف الشرق الأوسط فضلاً عن تأخير إعلان تقريره السنوي ( حساباته الختامية) إلى انخفاض سعر أسهمه كما موضح في الشكل السابق رقم (٩). ما جعل المتعاملين في سوق المال في حالة من الترقب لانخفاض سعر السهم إلى ما دون القيمة الاسمية - أو السوقية - (أي أقل من ١) و تمثل نقطة التعادل لعلمهم المسبق أو توقعهم الرشيد بحتمية الأخذ بملاحظات هيئة الأوراق المالية والجهات الرقابية الأخرى لتقويم الضعف في الإفصاح وتحسين مضمونه بالشفافية فيزيد الإقبال على شراء عدد أكبر من الأسهم التي هي دون القيمة الاسمية كما موضح في الشكل أدناه (١٠) لتحقيق المكاسب فيكون علاقة طردية بين الشفافية في الإفصاح والإقبال على السهم في سوق المال و مع تحقق شرط انخفاض سعر السهم إلى ما دون القيمة الاسمية (الدفترية) له يكون الإقبال أكبر. ولتوضيح ذلك تم الجمع بين الشكلين البيانيين (٩،٧) بالشكل (١٠) الآتي :



شكل ( ١٠ )

شكل يجمع انخفاض سعر الإغلاق مع نقطة التعادل لمصرف الشرق الأوسط

في أعلاه تمت مُداخلة الشكل رقم (٧ و٩) الذي يوضح انحدار سعر سهم مع نقطة التعادل في معلومات مصرف الشرق الأوسط، نتيجة لانخفاض الشفافية في إفصاحاته و تأخر إعلان تقريره السنوي أدى ذلك لانخفاض سعر أسهمه إلى مادون القيمة الاسمية (دون نقطة التعادل فيه والتي تساوي ١,٠٠٠ دينار واحد. ولم يسبق له أن أنخفض بهذا المقدار وبهذه السرعة. فيستغل المضارب في سوق المال هذا التغير بسعر السهم وفق مبدأ ( الربح السريع والخروج الآمن). ليشترى بأدنى الأسعار (وبأقل من القيمة الاسمية).

التنبؤ : على الرغم من إن مصرف الشرق الأوسط كان ترتيبه ثانياً في الشركات العشر الأكثر إنخفاضاً في أسعار أسهمها في نهاية الفصل الثاني من عام ٢٠١٤ لكن تحسُن سعر السهم سيكون بطيئاً في استعادة ثقة المُستثمر والمُضارب بمخرجات المصرف التي تحتاج إلى وقت وعلى الرغم من استجابة المصرف للإيفاء بمستلزمات الإفصاح وتأكيد ذلك من قبل هيئة الأوراق المالية في ٢٤ / ٦ / ٢٠١٤ (نسخة منه في الملاحق) فمن المتوقع أن يرتفع سعر سهم المصرف في الفصل الأخير من عام ٢٠١٤ أما القيمة السوقية تتحسن نتيجة الإصدار الجديد للأسهم بالمقارنة مع الفصلين الأولين .

وبالتدقيق في الشكلين (٨) و(٩) يمكن ملاحظة التباين الكبير فيما يظهره منحنى سعر السهم ومنحنى القيمة السوقية للأسهم فالثاني يُبين إن أعلى مستوى وصل إليه سعر السهم في ٢٠١١ ثم أخذ بالانحدار عام ٢٠١٢ حتى وصل إلى أدنى مستوياته في نهاية الفصل الثاني ٢٠١٤ حيث بلغ سعر الإغلاق للسهم (٠,٨٨٠ دينار). أما الأول فيبين إن القيمة السوقية للأسهم في تزايد مضطرد وصل إلى أعلى مستوياته في نهاية عام ٢٠١٣ وهذا خلاف الواقع لو أخذ بنظر الاعتبار نسبة التغير المنخفضة وما تبعها في الفصلين الأولين من عام ٢٠١٤ إذ انخفضت درجة الشفافية في الإفصاح لدى المصرف مما أدى إلى أن تكون نسبة التغير في سعر السهم مساوية لنسبة التغير في القيمة السوقية للأسهم وهي سالبة بمقدارها (-٤٥ %) لو لم يَزِد مصرف الشرق الأوسط رأس ماله من (١٥٠٠٠٠٠ مليون) إلى (٢٥٠٠٠٠٠ مليون) وفقاً للمادة (٥٥- أولاً) والتي اكتملت إجراءاته في ٩/٤/٢٠١٤ وكما هو واضح في العمليات الحسابية الآتية

التاريخ	سعر الإغلاق للسهم	عدد الأسهم (بالملايين)	القيمة السوقية (بالملايين)	نسبة التغير للقيمة السوقية
12 / 31 2013	1.600	150000	240000	9.6 %
3 / 31 2014	1.600	150000	240000	1

فلو لم يزد المصرف رأس ماله لكانت نسبة التغير في القيمة السوقية للأسهم هي كالاتي :

6 / 30 2014	0.880	150000	132000	45 - %
نسبة التغير في القيمة السوقية في 2014/6/30 = $100 \times \frac{24000 - 132000}{24000} = 45 - \%$				
نسبة التغير في سعر السهم في 2014/6/30 = $100 \times \frac{1.600 - 0.880}{1.600} = 45 - \%$				

إذن نسبة التغير الحقيقية في القيمة السوقية للأسهم ليست (٨,٣%) المُعلنة في تقرير سوق الأوراق المالية) بل هي (٤٥%) وبهذه الصورة تكون القيمة السوقية للأسهم أكثر عدلاً قبل زيادة رأس المال كما هو واضح في الاستنتاج الرياضي أعلاه وهي (في حال عدم تغير رأس المال) مساوية لنسبة التغير في سعر السهم عند الإغلاق وهذه النتيجة أكثر مصداقية وشفافية للتعبير عن الحالة فيما لو أظهرت القيمة السوقية بعد زيادة رأس المال وما يؤكد ذلك تطابق النتائج ب(٤٥%) في استخدام معطيات سعر إغلاق السهم مرةً ومعطيات القيمة السوقية للأسهم (قبل زيادة رأس المال) مرةً أخرى . أما المُعلن في تقرير سوق الأوراق المالية للفصل الثاني ٢٠١٤ فهو كان بالصورة الآتية:

ت	اسم الشركة	رمز الشركة	عدد اسهم الشركة في ٢٠١٤/١/٣٠ (مليون سهم)	سعر إغلاق (دينار)	القيمة السوقية للفصل الثاني من عام ٢٠١٤ (مليون دينار)	عدد اسهم الشركة في ٢٠١٤/٣/٣١ (مليون سهم)	سعر إغلاق (دينار)	القيمة السوقية للفصل الأول من عام ٢٠١٤ (مليون دينار)	التغير (%)
	قطاع المصارف	company's symbol	No. of shares at 30/6/2014 (million share)	Closing price(ID)	Market value of 2nd quarter 2014 (million ID)	No. of shares at 31/3/2014 (million share)	Closing price (ID)	Market value of 1st quarter 2014 (million ID)	Changing (%)
1	المصرف التجاري العراقي	BCOI	250000	0.670	167500	150000	0.900	135000	24.1
2	مصرف بغداد	BBOB	250000	1.540	385000	250000	1.920	480000	-19.8
3	المصرف العراقي الاسلامي	BIIB	250000	1.000	250000	250000	1.070	267500	-6.5
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	BIME	250000	0.880	220000	150000	1.600	240000	-8.3

وان الشفافية في الإفصاح تستلزم مراعاة مصلحة المُستثمر و المُضارب في أن يتم الإفصاح وفقاً لنسبة التغير في أسعار الأسهم لمساعدته في اتخاذ القرار لأنها الأسرع استجابة للمتغيرات من القيمة السوقية نتيجة لانخفاض درجة الشفافية وعدم الإيفاء بمستلزمات الإفصاح . و إن زيادة رأس المال إجراء مقصود و رشيد من إدارة المصرف عندما تستشعر انخفاض سعر السهم في السوق المالي فتعمل على "إصدار أسهم جديدة تُسدّد أقيامها نقداً" (وفقاً للمادة ٥٥-أولاً من قانون الشركات)، خاصة إذا كان انخفاض سعر السهم إلى ما دون نقطة التبادل والذي سيُخفّض بدوره وبشكلٍ واضح القيمة السوقية لأسهم المصرف ما لم يتدخل في زيادة رأس ماله لترتفع القيمة السوقية للأسهم وهذا يُعد (حرفه لإخفاء الحقيقة) فيما يظهره الرسم البياني السابق شكل ( ٨ ) في تطور القيمة السوقية للأسهم إذا ما تم مقارنته بحركة منحني سعر السهم خلال نفس الفترة . وفي الجدول الآتي يظهر تساوي التغير بين سعر السهم والقيمة السوقية للأسهم إذا لم تتدخل الإدارة في زيادة رأس المال . وأن نسبة التغير الجامحة في القيمة السوقية لسنة ٢٠١١ والتي سجلت موجب (١٦٤,٥%) في حقيقتها هي موجب (٧٤,٥%) نتيجة للشفافية في الإفصاح التي كانت بنسبة (٧٥%) والفرق بين النسبتين يعود إلى زيادة المصرف رأس ماله من (٦٦٠٠٠ مليون) إلى (١٠٠٠٠٠ مليون) في نفس الفترة .

## جدول ( ٧ )

لمقارنة نسبة التغير في سعر إغلاق السهم مع نسبة التغير في القيمة السوقية

التاريخ	سعر الإغلاق للسهم	نسبة التغير في السهم	عدد الأسهم (بالملايين)	القيمة السوقية (بالملايين)	نسبة التغير في القيمة السوقية
2009/12 / 31	1.920		55000	105600	
2010/12 / 31	1.100	-42.7%	66000	72600	-31.25%
2011/12 / 31	1.920	74.5%	100000	192000	164.5%
2012/12/ 31	1.460	-24%	150000	219000	14.1%
2013/12 / 31	1.600	9.6%	150000	240000	9.6%
2014/ 3 /31	1.600	1	150000	240000	1
2014/ 6 /30	0.880	-45%	250000	220000	-8.3%

التفسير: من خلال قراءة المُعطيات والنتائج الرياضية والرسوم البيانية لبيانات ومعلومات مصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة من ٢٠١٠ ولغاية الفصل الثاني ٢٠١٤ تبين الآتي :  
 أولاً: إن تأثير الشفافية في الإفصاح على قرارات المُستثمرين والمُضاربين في السوق تكون في الفترة التي تلي الإعلان و المصادقة على الحسابات الختامية . فهم يبحثون عن الاطمئنان و الثقة بها بعد المصادقة عليها . لذا فإن تأخير إعلانها أو إي تأخير في المصادقة عليها بعد انتهاء السقف القانوني للإفصاح يؤثر سلباً في سعر السهم ومن ثم على القيمة السوقية لأسهم المصرف.

ثانياً : إن الإفصاح بيانياً عن حركة منحنى سعر السهم والتغير الحاصل فيه أكثر شفافية من إظهار حركة منحنى تطور القيمة السوقية للأسهم والسبب:

١. الاستجابة السريعة لسعر السهم عند الإغلاق للمتغيرات الحاصلة في الشفافية و المتغيرات الأخرى . أما القيمة السوقية للأسهم تحتاج إلى تفاصيل أكثر عن إجمالي الأسهم المصدرة و أسهم الخزنة .  
 ٢. القيمة السوقية للأسهم غالباً ما تستخرج في نهاية المدة المالية بعد معرفة العدد النهائي للأسهم المصدرة لاسيما إذا ما تم زيادة رأس المال

٣. الرسم البياني لسعر السهم عند الإغلاق ونسب التغير فيه، أكثر مصداقية وشفافية من الرسم البياني للقيمة السوقية للأسهم ولنسب التغير فيها. وأن كان إظهار حركة المنحنى البياني للتغير في القيمة السوقية للأسهم هو أفضل إفصاحاً من إظهار منحنى القيمة السوقية للأسهم ذاتها لأنه مع زيادة رأس المال فإن عدد الأسهم سيتغير تبعاً لذلك فيكون المنحنى البياني للقيمة السوقية للأسهم مُضليلاً يُعطي تصوراً مُخالفاً للواقع كما تم إثباته في الجداول و الرسوم البيانية السابقة الذكر- و للحالتين .

ثالثاً : التغير في سعر إغلاق للسهم أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات للمستثمرين والمضاربين من التغير في القيمة السوقية للأسهم . وهذا من الأهداف التي تسعى لتحقيقها الشفافية في الإفصاح وبما ينسجم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

رابعاً: المستثمر يتأخر في الاستجابة و إعادة الثقة بأسهم المصارف التي افصاحتها كانت قاصرة أو فيها مشاكل لاسيما فيما يتعلق بشفافية هيكل الملكية وحقوق المساهمين والسياسات المحاسبية و المعلومات عن الفرص والمخاطر.

خامساً: لابد من الاطلاع على مؤشرات نتائج قياس الشفافية في افصاحات مصرف الشرق الأوسط في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ في كل بند وفقرة بالإضافة إلى ما تنشره هيئة الأوراق المالية من معلومات لأدراك تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وسعر السهم لسنة ٢٠١١ وكانت كالاتي :

## جدول (٨)

نتائج مؤشرات الشفافية في افصاحات مصرف الشرق الأوسط ٢٠١٠ و ٢٠١٣

الملاحظات	مجموع الدرجات 76 إفصاح (مؤشر)		(ثالثاً) الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة 21 إفصاح (مؤشر)		(ثانياً) الشفافية في المعلومات المالية و غير المالية 41 إفصاح (مؤشر)		(اولاً) الشفافية في المعلومات عن هيكل الملكية و حقوق المساهمين 14 إفصاح (مؤشر)		البلد وفقاً لمقياس (S & P)
	مفصح عنه	غير مفصح عنه	مفصح عنه	غير مفصح عنه	مفصح عنه	غير مفصح عنه	مفصح عنه	غير مفصح عنه	جدة الإفصاح اسم المصرف
شفافية بدرجة 75 من مائة في الإفصاح	19	57	3	18	14	27	2	12	الشرق الأوسط 2010
شفافية بدرجة 50 من مائة في الإفصاح	38	38	10	11	22	19	6	8	الشرق الأوسط 2013

إذن مؤشر الشفافية في إفصاح مصرف الشرق الأوسط لتقريره السنوي 2011 يعطي النتائج الآتية :

درجة الشفافية في الإفصاح لدى مصرف الشرق الأوسط لسنة 2010 هي (75 من مائة) ويمكن تحليلها كالتالي :	<b>75%</b>	=	$100 \times \frac{57}{76}$
<b>اولاً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند هيكل الملكية و حقوق المساهمين .	<b>15.8%</b>	=	$100 \times \frac{12}{76}$
<b>ثانياً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند المعلومات المالية و غير المالية .	<b>35.5%</b>	=	$100 \times \frac{27}{76}$
<b>ثالثاً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند المعلومات حول مجلس الإدارة .	<b>23.7%</b>	=	$100 \times \frac{18}{76}$
<b>المجموع</b>	<b>75%</b>		

أما مؤشر الشفافية في إفصاح مصرف الشرق الأوسط لتقريره السنوي 2013 يعطي النتائج الآتية :

درجة الشفافية في الإفصاح لدى مصرف الشرق الأوسط لسنة 2013 هي (50 من مائة) ويمكن تحليلها كالتالي :	<b>50%</b>	=	$100 \times \frac{38}{76}$
<b>اولاً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند هيكل الملكية و حقوق المساهمين .	<b>10.5%</b>	=	$100 \times \frac{8}{76}$
<b>ثانياً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند المعلومات المالية و غير المالية .	<b>25%</b>	=	$100 \times \frac{19}{76}$
<b>ثالثاً :</b> درجة الشفافية في الإفصاح عن بند المعلومات حول مجلس الإدارة .	<b>14.5%</b>	=	$100 \times \frac{11}{76}$
<b>المجموع</b>	<b>50%</b>		

أما نسب التغير بين درجة الشفافية في 2013 عن درجة الشفافية في إفصاح 2010 حسب البنود الثلاثة التي صنّفها مقياس (S & P) فكانت كالاتي :

<b>اولاً :</b> نسبة التغير في درجة الشفافية بند هيكل الملكية و حقوق المساهمين .	=	$100 \times \frac{15.8 - 10.5}{15.8}$	<b>35.5%</b>
<b>ثانياً :</b> نسبة التغير في درجة شفافية بند المعلومات المالية و غير المالية .	=	$100 \times \frac{35.5 - 25}{35.5}$	<b>29.5%</b>
<b>ثالثاً :</b> نسبة التغير في درجة شفافية المعلومات حول مجلس الإدارة .	=	$100 \times \frac{23.7 - 14.5}{23.7}$	<b>38.8%</b>

يلاحظ ان نسبة التغير قد انخفضت إلى أدنى مستوى في درجة شفافية المعلومات المُفصح عنها لدى مصرف الشرق الأوسط لسنة ٢٠١٣ كانت في المعلومات حول مجلس الإدارة فكانت سالب (-٣٨,٨%) (انخفاض المعلومات المالية و غير المالية كانت سالب (-٢٩,٥%)

كانت درجة الشفافية لدى المصرف في ٢٠١٣ (٥٠%) أنعكس انخفاضها سلباً على سعر إغلاق السهم (الذي يُعد أساسياً في استخراج القيمة السوقية للأسهم) في الفصول التي تلتها إذ وصل في الفصل الثاني ٢٠١٤ إلى (٠,٨٨٠) وهو أدنى من القيمة الاسمية بعد أن كان (١,٩٢٠) في ٢٠١١ في أحسن حالاته (بلغت درجة الشفافية في إفصاحاته حينها ٧٥%).

وقد وجهت هيئة الأوراق المالية لمصرف الشرق الأوسط أكثر من كتاب للإيفاء بمستلزمات الإفصاح خلال تلك المدة (يوجد نسخ منها في الملاحق) بالإضافة إلى تأخر المصادقة على حساباته الختامية لغاية (٢٠١٤/٦/٥)

فضلاً عن عدم إفصاح المصرف عن تصنيفه وفقاً لنظام (CAMELS) لعام ٢٠١٣ الذي سبق وان أفصح عنه في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (بعد مراجعة حساباته المُعلنة لنفس الفترة) لاحظنا هناك بعض الملاحظات (تحفظات) على إفصاحاته التي خُفضت من درجة شفافيته منها الآتي :

١. على الرغم من ان المصرف أفصح عن تفعيله أعمال إدارة المخاطر إلا ان نسبة كفاية رأس المال بلغت في ٢٠١٣/١٢/٣١ بمقدار (٧٣,٥%) وهي تزيد عن النسبة المحددة قانوناً وبالغلة ١٢% وفقاً لقانون المصارف و (١٥%) وفق تعليمات البنك المركزي و (٨%) حسب مقررات بازل ٢ . وانخفضت أرباح السنة الحالية بمقدار (٣,١٢١) مليار دينار. أعاد المصرف (٦) مليار دينار لزبوينين سبق وأن سجلت إيرادا وحسنت منه الضريبة في سنة ٢٠١٢.

٢. لم يتم الإفصاح عن رصيد المصرف من النقود لدى المصارف الخارجية إذ انخفض النقد من العملات الأجنبية لدى المصارف الخارجية بمبلغ (١٦٢,٣) مليار دينار .

٣. توجد مجموعة شركات تعود ملكيتها بالكامل للمصرف ، نسبة عالية من أسهمها مسجلة بأسماء موظفين و إداريين ولم تسجل باسم المصرف وهي بمقدار (١١,٤٤٥) مليار دينار

٤. يوجد مسحوبات بمقدار (٢,٨٦٩) مليار من قبل رئيس مجلس الاداره لم تعزز بمستندات ثبوتية تخص التصرف بها .

٥. بلغ الائتمان الممنوح إلى إحدى الشركات التي يساهم بها المصرف (٣) أضعاف رأس مالها ، حيث منحت ائتمان بلغ (٣٨,٦٦٧) مليار دينار وكان رأس مالها فقط (١٢) مليار دينار (علماً إن الشركة متعثرة في تسديد الالتزامات المترتبة بذمتها) إن المصرف يمتلك حوالي ٩٩% من رأس مال تلك الشركة ونسبة عالية من أسهم الشركة مسجلة بأسماء موظفين و إداريين ولم تسجل باسم المصرف .

٦. منح سلف للمقاولين والشركات التابعة للمصرف بلغ رصيدها (٦,٩١٠) مليار دينار لم يتم تسويتها أو تحصيلها .

٧. مطالبة ثلاثة مساهمين للإفصاح عن (١٧ مليار دينار) أرباح غير موزعة لم تظهر في الفائض المتراكم تم التلاعب بتبويبها من قبل رئيس مجلس إدارة المصرف.

٨. التعطيم على اتفاق بين مصرف ومجموعة من الزبائن ترتب عليه فرق بالفوائد (٣٠) مليار دينار لوحظ انخفاض المركز المالي بحوالي (٤٤,٧٨٩) مليار دينار بنسبة (-٥,٥%) بسبب انخفاض حساب النقود وحساب الاستثمارات في قائمة الميزانية ٢٠١٣.

سادساً : كان تقييم المصرف وفقاً لنظام (CAMELS) ممتاز بدرجة (1C) وهو الأول بين المصارف العراقية الخاصة وقد أفصح عن ذلك في تقريره السنوي مما عزز ثقة المستثمرين بالمصرف و ظهر واضحاً في ارتفاع المركز المالي للمصرف في نهاية سنة ٢٠١٠ بحوالي ٢٢,٥ مليار دينار نتيجة زيادة المبالغ المودعة لديه بمقدار (١٠,٨ مليار دينار) وكذلك زيادة رصيد حساب الدائنين (٢,٢ مليار دينار) يمكن الاطلاع على (تفاصيل أكثر في الملاحق).

إن الشفافية في الإفصاح التي حققها مصرف الشرق الأوسط بدرجة (٧٥%) أنعكس ذلك إيجابياً على القيمة السوقية للأسهم حيث بلغت (١٩٢٠٠٠ مليون دينار) في سنة ٢٠١١ بنسبة تغير موجب ١٦٤,٥% عن السنة التي سبقتها ٢٠١٠ ، وبلغ سعر الإغلاق للسهم ١,٩٢٠ بنسبة تغير موجب

٧٤,٥% وهذا ما يحقق صحة الفرضية الثانية للبحث. من الجدير بالذكر إن لنا وجهة نظر في التفاوت بالتغير بين سعر الإغلاق للسهم والتغير بالقيمة السوقية للأسهم (سبق وان أثبتناهما) لآبأس من التحقق منها مجدداً وهي:

إن نسبة التغير في القيمة السوقية للأسهم التي تعود للشفافية في الإفصاح هي مماثلة لنسبة التغير في سعر السهم أي بمقدار (موجب ٧٤,٥%) وليست موجب (١٦٤,٥%) و الارتفاع الظاهر بنتائج التغير في القيمة السوقية سببه زيادة رأس المال في ٢٠١١ من ٦٦٠٠٠ مليون دينار إلى ١٠٠٠٠٠ مليون دينار يمكن إثباته بالعملية الحسابية الآتية :

<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">القيمة السوقية للأسهم قبل زيادة رأس المال</div>	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">عدد الأسهم (بالملايين) قبل زيادة رأس المال</div>	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px;">سعر الإغلاق للسهم في 2011/12/31</div>
126720	66000	1.920
=		
×		
72600 - 126720		
72600		
=		
100		
×		
%		
74.5		

126720 مليون دينار القيمة السوقية للأسهم قبل زيادة رأس المال في 2011

وهي نفس نسبة التغير لسعر السهم للسنة 2011 (مراجعة جدول 8.4)

ولذلك الرسم البياني لمنحنى التغير في سعر السهم هو أكثر شفافية وأوضح في التعبير عن الواقع وأفضل ملائمة للمستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري وهو مؤشر مهم وجيد يمكن استعماله وفق مبدأ (الريح السريع والخروج الآمن) إن الزيادة التي تظهر في نسبة التغير بأعلى من ٧٤,٥% تعود لزيادة رأس المال للمدة نفسها.

سابعاً: إن مستلزمات الشفافية في الإفصاح تتزايد وتتنامي حاجاتها من مدة مالية لأخرى مع التكرار يصبح المصرف أكثر وضوحاً من قبل والمستثمرين والمضاربيين والمُطلعين من المهتمين الآخرين يطالبون بالمزيد من الإفصاح لخدمة أهدافهم والتقدم التقني وتنوع وسائل التواصل الاجتماعي لم تترك مجالاً للعذر.

٥-٤: تحليل الاستبانة ونتائجها: لغرض البحث في المتغيرات المستقلة (غير المعتمدة) التي تسهم في تعزيز الشفافية في الإفصاح وتأثيرها في سعر إغلاق السهم والقيمة السوقية للأسهم بالإضافة إلى مقياس (S & P) الذي تم من خلاله استخراج قيمة المتغير التابع (Y) والذي يمثل (درجة الشفافية في الإفصاح) وبالاعتماد على تحليل بيانات البحث المعتمدة على القوائم المالية ونتائج الاستبانة التي تم توزيعها على (١٠٠) مستثمر أو مضارب وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف العاملة في العراق البالغة (٥٥) مصرفاً والمكونة من (٧) مصارف حكومية، (٢٣) مصرفاً خاصاً، (٩) مصارف إسلامية، (١٦) مصرفاً أجنبياً.

عينة البحث: تم اختيار عينتين :

أولاً: العينة الأولى: كافة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها لغاية إعداد البحث (٢١) مصرفاً خاصاً بضمنها المصارف الإسلامية والتي يتوافر فيها الشرطان الآتيان:

١. توافر كافة بياناتها المالية ومعلوماتها معلنة على مواقعها الإلكترونية.
  ٢. أن يكون قد تم إدراجها في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم تعزيز إفصاحات المصارف الخاصة بالمعلومات التي تنشرها هيئة الأوراق المالية لما لها من أهمية وتأثير إيجابي في زيادة درجة الشفافية في الإفصاح من خلال المتابعة المستمرة للمصارف المسجلة لديها.
- ثانياً: العينة الثانية: مصرف الشرق الأوسط للفترة من ٢٠٠٩/١٢/٣١ ولغاية ٢٠١٤/٦/٣٠ عبر سلسلة زمنية لإجراء الاختبار عليها كأمودج لمعرفة درجة التفاوت في إفصاحاته لسنتي ٢٠١١ و ٢٠١٣ و تأثير ذلك في سعر الإغلاق للسهم والقيمة السوقية للأسهم في المصرف نفسه من حيث درجة الشفافية في الإفصاح.

٦-٤: أسلوب جمع البيانات التي تم استخدامها في البحث: تم الحصول على التقارير المالية لـ (٢١) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية بضمنها المصارف الإسلامية (لكون لم يصدر قانون ينظم عملها لحد الآن) وفقاً للأسلوب الآتي:

أولاً: تم تفرغ المعلومات المُفصّل عنها في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة لسنة ٢٠١٣ وتعزّيزها بالتقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية لنفس الفترة لقياس درجة الشفافية في إفصاحاتها وفقاً للمقياس العالمي الذي أعدته مؤسسة (Standard & Poor's) بأستثناء مصرف الشرق الأوسط للاستثمار حيث اعتمدت المعلومات المحاسبية للمدة من ٢٠٠٩/١٢/٣١ ولغاية ٢٠١٤/٦/٣٠.

ثانياً : الاستبانة أعدت وفقاً لمشكلة البحث وفرضيته بنموذجين :

١. استبانة خاصة من وجهة نظر المستثمرين لملاحظة تأثير المتغيرات المستقلة على درجة الشفافية المستخرجة وفقاً لمقياس (S & P) الذي استخرج من التقارير المالية المُعلنة.
٢. إجراء الفحص ( الاختبار) على بعض مُعدي التقارير المالية في المصارف الخاصة بنموذج (S&P) لمعرفة استعدادهم للشفافية في الإفصاح ومقارنة نتائجهم مع المتوسط العام لدرجة الشفافية في المصارف العراقية الخاصة.

ثالثاً :نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات:

سيتم عرض نتائج عملية التحليل للقوائم المالية للمصارف موضوع البحث وذلك للوقوف على مدى الارتباط - معامل بيرسون للارتباط - بين المتغير المعتمد - التابع (الشفافية في الإفصاح) والمتغيرات غير المُعتمدة (المستقلة) من وجهة نظر المستثمرين لتعزّيز درجة الشفافية في مقياس (S & P) ومدى تأثيرها في سعر إغلاق السهم والقيمة السوقية للأسهم وقد تم قبول أو رفض الفرضية حسب (قيمة Sig) بالإضافة إلى معامل التحديد  $r^2$ .

١. تم تفرغ البيانات وفقاً للتصنيف التالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

٢. أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالعوامل الوصفية من حيث التحصيل العلمي الآتي :

جدول رقم (٩) توزيع العينة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي

ت	التحصيل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
١	بكالوريوس	50	50%
٢	ماجستير	1٥	1٥%
٣	دكتوراه	٩	٩%
٤	أخرى	٢٦	٢٦%
	المجموع	100	100%

يظهر من الجدول رقم (٩-١١) إن أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي هي البكالوريوس إذ بلغت (٥٠ %) (الماجستير بلغت (١٥%) وأقل نسبة مئوية للتحصيل العلمي هي الدكتوراه إذ بلغت (٩%).

٣. أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بمتغير سنوات العمل في الاستثمار الآتي :

جدول رقم (١٠) توزيع العينة تبعاً لمتغير سنوات العمل في الاستثمار

سنوات العمل بالاستثمار	التكرارات	النسبة المئوية
خمس سنوات فما دون	١5	١٥%
من ٦ إلى ١٠ سنوات	60	٦٠%
من ١١ فأكثر	٢5	٢٥%
المجموع	100	١٠٠%

يلاحظ من الجدول أعلاه إن أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات العمل بالاستثمار هي (من ٦ إلى ١٠ سنوات) إذ بلغت (٦٠ %) (ستين من المائة وأقل نسبة مئوية هي (من ٥ سنة فما دون إذ بلغت (١٥%).



٤. تقرير البيانات الإحصائية في جداول Excel ومخرجات برنامج SPSS :كانت نتائج إحصاء بيانات استمارة الاستبانة الموزعة على عينة من (١٠٠) مُستجيب للتحقق من فرضيتنا البحث الأولى: بين الإفصاح المتاح(الممكن) والإفصاح المثالي الذي يُحقق المبدأ المحاسبي "الإفصاح الكامل" و الثانية : بين مُعدي القوائم والتقارير المالية من جهة ومُستخدميها والمُطلعين عليها من جهة أخرى. ولقد جُزأت إلى أربع فرضيات الفرعية هي :

HO1a: يتم الإفصاح غالباً بالحد الأدنى .

HO1b: تدني الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والأدلة الرقابية من قبل المصارف الخاصة .

HO1c: تدني الالتزام بقواعد السلوك المهني .

HO1d: تدني الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى مُعدي القوائم المالية

HO1e: البيئة المحيطة بمُعدي القوائم المالية.

HO٢الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائياً بين درجة الشفافية في الإفصاح والقيمة

السوقية وأسعار الأسهم في سوق المال.

	v	w	x	y	Z		الفرضيات الفرعية:
	1	2	3	4	5		
غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	الموافقة	درجة	الرقم
HO1a : يتم الإفصاح بالحد الأدنى							
1	4	20	27	48	القوائم والتقارير المالية حالياً لا تُعطي صورة عادلة وصادقة و واضحة عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.	x1	
2	5	28	29	36	الإفصاحات قليلة لا تكفي لتحتاج لتفاصيل أكثر لاتخاذ القرار الصائب.	x2	
10	15	23	25	27	الإفصاحات لا تتضمن مصالح كل المستفيدين .	x3	
14	14	21	25	26	لايلتزم المصرف في الإفصاح في التوقيت المناسب وفقاً للقوانين والتعليمات.	x4	
10	25	15	26	24	لايقوم المصرف بالإفصاح الفوري عن التغيرات التي تطرأ على نشاطه ومركزه المالي.	x5	
					هناك تحيز واضح في القوائم و التقارير المالية لوحد او أكثر من الأطراف الآتية :	x6	
50	25	10	5	10	تحيز أ. الجهات الحكومية (الضرائب)	x6a	
1	4	20	36	39	ب. المؤسسات	x6b	
4	8	19	38	31	ج. الإدارة والمديرون	x6c	
24	32	10	14	20	د. المستثمرون من حملة الأسهم	x6d	
35	30	11	13	11	هـ. منظمات مجتمع مدني	x6e	
3	10	44	26	17	و. أطراف أخرى	x6f	
					حسب رأيك أين يجب إن يتوافر وضوح وشفافية أكثر لتكون مؤثرة في قرارات المستخدم	x7	
7	9	12	34	38	أ. في المدخلات: التأسيس، العقود والاتفاقيات، الدواع،صفقات كبيرة.	x7a	
2	6	11	35	36	ب.في المعالجات : طرق التقييم ، المفاضلات ، الاختيار بين البدائل ، التوبيخ	x7b	
7	7	11	29	46	ج.في المخرجات: القوائم المالية والتوسع في الإيضاحات	x7c	
4	9	6	41	40	مبدأ الإفصاح الكامل غير متحقق في القوائم والتقارير المالية؟	x8	
12	13	25	27	23	تسهل التقارير المالية والإيضاحات التي يقدمها المصرف ( الشركة ) في فهم المخاطر التي سيتحملها ، ليكون المُستفيد على علم بها ومتفهم لها وتزيد من ثقته بالمعلومات المفصَح عنها ويغدها من الشفافية في الإفصاح .	x9	
11.56	13.56	17.88	26.88	29.50	الوسط الحسابي	المجموع	
13.784	9.302	9.422	9.584	11.645	الانحراف المعياري		

HO1b : ضعف الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والأدلة الرقابية من قبل المصارف.

x10	المعيار الناقد الذي يسترشد به لغرض الإفصاحات هو :						
7	9	12	40	32	أ.القاعدة المحاسبية العراقية رقم ( ١٠ )	x10a	
8	15	41	15	21	ب.المعيار المحاسبي الدولي رقم ( IAS ٣٠ )	x10b	
9	9	51	16	15	ج.معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ( IFRS ٧ )	x10c	
4	9	12	40	35	د.العمل بكل المعايير الواردة في أعلاه .	x10d	
8	10	42	19	21	المعايير لاتتوافق مع النظام المحاسبي الموحد المعمول به في المصارف العراقية الخاصة	x11	
8	13	39	19	21	وجود أدلة رقابية ومعايير تدقيق تجعل من رأي المدقق أكثر عدلا مع الشركة(المصرف)	x12	
x13	أي مما يأتي يعيق الدفع باتجاه الشفافية في الإفصاح ؟ :						
5	8	12	43	32	أ. عدم وجود قواعد إرشادية محاسبية محلية كافية.	13a	

10	8	12	41	29	ب. الفجوة الكبيرة بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية .	x13b
6	7	26	40	21	ج. عدم متابعة تحديثات معايير المحاسبة الدولية .	x13c
8	7	10	44	31	د. عدم الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية .	x13d
9	18	21	27	25	هـ. قلة التدريب على معايير المحاسبة الدولية .	x13e
7.45	10.27	25.27	31.27	25.73	الوسط الحسابي	المجموع
1.809	3.552	15.278	12.001	6.389	الانحراف المعياري	

HO1c: تندي الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى مُعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.						
x14 من المحددات التي تدفع باتجاه عدم الشفافية في الإفصاح :						
7	8	19	32	34	أ. الخضوع لرغبات الإدارة .	x14a
8	7	13	29	43	ب. الخضوع لرغبات المالكين .	x14b
2	9	47	21	21	ج. ضعف إمكانيات وأداء الكادر العامل في إعداد التقارير المالية.	x14c
7	8	10	44	31	د. عدم وجود قوانين وتشريعات رادعة للمحتالين في التقارير المالية .	x14d
7	8	20	32	33	هـ. عدم الالتزام بقواعد السلوك المهني	x14e
x15 يعتبر تقرير مراقب الحسابات (الذي يُعدّ لإبداء رأي الفني المحايد) بمثابة :						
2	9	47	21	21	أ. أداة للتأكد من إن الإفصاح كافي وشفاف ويحسن المستوى الإخباري لمواكبة احتياجات المستثمرين في السوق.	x15a
5	9	34	27	25	ب. لتعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يتم عرضها بالتقارير المالية	x15b
12	9	27	31	21	ج. وسيلة لتخفيض درجة المخاطرة التي تتحملها الإدارة .	x15c
4	9	25	30	32	د. ضعف الوازع الأخلاقي والقيمي والديني لمُعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.	x15d
11	10	32	21	26	هـ. وسيلة من خلالها يتمكن مراقب الحسابات من مساومة المصرف على أجوره	x15e
3	15	20	26	36	يعتبر المدخل الأخلاقي للمحاسبة مؤثر بشكل كبير في الإفصاح .	x16
x17 التعميم والتلاعب و التضليل في التقارير المالية يتم بسبب :						
4	9	27	30	30	أ. الاتفاق بين الإداريين والمحاسبين في المصرف .	x17a
10	10	35	25	20	ب. تواطؤ الإدارة مع مراقب الحسابات.	x17b
10	5	25	27	33	ج. الاختلاس و التزوير و التهرب الضريبي	x17c
5	9	20	35	31	د. ضعف الوازع الأخلاقي و القيمي والديني لمُعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.	x17d
12	11	21	28	28	هـ. عدم اهتمام إدارات الشركات بتنمية الجانب الأخلاقي و القيمي لعامليها.	x17e
6	9	20	38	27	و. التنافس مع الآخرين يحتم التعميم على المعلومات في التقارير المالية .	x17f
6.76	9.06	26.00	29.12	28.94	الوسط الحسابي	المجموع
3.327	2.015	10.338	6.102	6.240	الانحراف المعياري	

HO1d: البيئة المحيطة بمُعدي القوائم المالية غير ملائمة للنزاهة يغلب عليها الفساد المالي						
x18 أي من الطرق الآتية تفضل بواسطتها الحصول على معلومات التقارير المالية :						
9	12	21	28	30	أ. نشرها على المواقع الالكترونية ووسائل الاتصال الحديثة .	x18a
12	11	38	20	19	ب. شرائها من أحد العاملين داخل المصرف	x18b
1	10	22	28	39	البيئة المحيطة بالمصارف غير ملائمة يتفشى فيها الفساد .	x19

12	9	21	26	32	المصرف الذي يتكتم على معلوماته تحيط به سماسرة تتاجر بمعلوماته.		x20
25	26	11	23	15	هل يمكن الاستمرار بإعداد التقارير المالية ذات التمثيل الصادق بدون مؤثرات للبيئة المحيطة بالمصرف		x21
10.67	13.00	22.83	25.33	28.17	الوسط الحسابي		المجموع
8.214	6.450	8.704	3.204	9.239	الانحراف المعياري		

جدول رقم ( ١١ ) الشفافية في إفصاحات المصارف العراقية الخاصة لسنة ٢٠١٣

ت	اسم المصرف	١٤ مؤشراً	٤١ مؤشراً	٢١ مؤشراً	إجمالي الإفصاحات من ٧٦ مؤشر	المتوسط العام للنسب البنود	التقييم	سعر الاغلاق	الملاحظات
1	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	57%	46%	52%	38	52%	مقبول	1.600	تمت استجابة المصرف لمتطلبات الإفصاح
2	مصرف كردستان الدولي	71%	71%	71%	54	71%	جيد	2.250	مستقر في الإفصاح
3	مصرف المتحد للاستثمار	57%	49%	48%	38	51%	مقبول	1.180	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
4	مصرف الخليج التجاري	79%	80%	71%	59	77%	جيد عالي	1.090	مستقر في الإفصاح
5	مصرف الائتمان العراقي	79%	66%	52%	49	66%	متوسط	2.410	غير مستقر في الإفصاح
6	مصرف آشور الدولي	71%	68%	57%	50	67%	متوسط عالي	0.740	مستقر في إفصاحه، سعر السهم دون القيمة الاسمية
7	مصرف بابل	57%	54%	43%	39	51%	مقبول	0.700	تدني حاد في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
8	مصرف الشمال	71%	66%	57%	49	65%	متوسط	2.070	مستقر الإفصاح
9	مصرف المنصور للاستثمار	71%	66%	62%	50	66%	متوسط	1.740	مستقر الإفصاح
10	مصرف الاستثمار العراقي	79%	63%	62%	51	68%	متوسط عالي	1.970	مستقر في الإفصاح
11	مصرف الإيلاف الإسلامي	64%	63%	43%	44	57%	مقبول	0.770	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
12	مصرف سومر التجاري	64%	54%	43%	42	54%	مقبول	1.000	تدني في شفافية مجلس الإدارة
13	مصرف دجلة والفرات	64%	56%	43%	41	54%	مقبول	0.590	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
14	مصرف العراقي الإسلامي	71%	68%	62%	51	67%	متوسط عالي	1.290	مستقر في الإفصاح
15	مصرف الاقتصاد	64%	54%	43%	42	54%	مقبول	0.800	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
16	مصرف دار السلام	71%	71%	62%	45%	68%	مقبول	1.120	غير مستقر في الإفصاح
17	مصرف الموصل	64%	61%	43%	43	56%	مقبول	0.870	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
18	مصرف بغداد	71%	71%	62%	52	68%	متوسط عالي	2.060	
19	مصرف التجاري العراقي	57%	51%	48%	39	52%	مقبول	0.920	تدني في شفافية مجلس الإدارة يحتمل الوصاية
20	مصرف الأهلي العراقي	71%	61%	52%	46	61%	متوسط	0.820	غير مستقر في الإفصاح
21	مصرف الاتحاد العراقي	71%	66%	62%	50	66%	متوسط عالي	1.350	مستقر في الإفصاح

استعداد المديرين والمحاسبين	71%	54%	52%	59%	يلاحظ إن استعدادهم مقارب لدرجة الشفافية في معلومات تقاريرهم المالية
-----------------------------	-----	-----	-----	-----	---

١٤ مؤشراً	٤١ مؤشراً	٢١ مؤشراً	إجمالي	المتوسط
-----------	-----------	-----------	--------	---------

شفافية هيكل الملكية وحقوق المساهمين	شفافية المعلومات المالية وغير المالية	شفافية لمجلس الإدارة	الإفصاحات من ٧٦ مؤشر	العام للنسب البنود
68%	62%	54%		61%

على مستوى جميع المصارف العراقية الخاصة

#### ٥. الجداول التحليلية الإحصائية :

أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات المستقلة في (٢١) مصرفاً عراقياً خاصاً كما أظهره البرنامج الإحصائي (SPSS) كانت كالاتي :

جدول رقم ( ١٢ )

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
Y	60.90	7.667	21
X4	24.67	6.208	21
X3	26.71	3.690	21
X2	27.19	2.502	21
X1	21.29	7.363	21

جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات

أما الارتباطات بين المتغيرات ومستوى المعنوية فيها لـ(٢١) مصرفاً فكانت كالاتي:

جدول رقم ( ١٣ )

Correlations						
	Y	X4	X3	X2	X1	
Pearson Correlation	Y	1.000	.059	.635	.626	-.595
	X4	.059	1.000	-.332	.033	-.702
	X3	.635	-.332	1.000	.445	-.369
	X2	.626	.033	.445	1.000	-.597
	X1	-.595	-.702	-.369	-.597	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.399	.399	.001	.001	.002
	X4	.399	.000	.071	.443	.000
	X3	.001	.071	.000	.022	.050
	X2	.001	.443	.022	.000	.002
	X1	.002	.000	.050	.002	.000
N	Y	21	21	21	21	21
	X4	21	21	21	21	21
	X3	21	21	21	21	21
	X2	21	21	21	21	21
	X1	21	21	21	21	21

جدول يبين درجة الارتباط بين المتغيرات ومستوى المعنوية وحجم العينة

باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد ( The Step wise regression method ) التي تساعد في إيجاد معادلة توضح العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة فقد تم إدخالها لاختيار أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة والمؤثرة معنوياً في المتغير التابع ويُفضل استخدام هذه الطريقة مع الحاسب الآلي في البرنامج الإحصائي (SPSS) لأنها تحتاج إلى عمليات حسابية مطولة جداً خاصة في حالة وجود عدد من المتغيرات المستقلة. تشير النتائج بأن أفضل المتغيرات وأكثرها تأثيراً على درجة الشفافية هي ( X1 , X3 ) والتي تمثل الحاجة إلى الزيادة في الإفصاح و الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات بالإضافة إلى هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على تفسير ما نسبته ( ٩٥ % ) من التغيرات الناتجة في المتغير التابع وهي تعتبر نسبة مرتفعة. أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها فقد بلغت ( ٥ % ) فيرجعها الباحثان إلى متغيرات المستقلة الأخرى منها تأثيرات البيئة المحيطة بالمصارف العراقية الخاصة و مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والأدلة الرقابية. وفي أدناه الجداول التحليلية الإحصائية التي توضح ذلك. لقد كانت مخرجات البرنامج الإحصائي ( SPSS ) والناتجة من استعمال طريقة (Step wise) والتي تم بموجبها إدخال المتغيرات الأربعة ( X1 , X2 , X3 , X4 ) واحد تلو الآخر إلى النموذج وقد استبعد البرنامج متغيرين (X2, X4) وقبل متغيرين ( X1 , X3 ).

## جدول رقم (١٤)

Variables Entered/Removed <sup>a</sup>			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3	.	Stepwise (Criteria: Probabilit y-of-enter <= .050, Probabilit y-of-F-to-remo ve >= 100).
2	X1	.	Stepwise (Criteria: Probabilit y-of-enter <= .050, Probabilit y-of-F-to-remo ve >= 100).

a. Dependent Variable: Y

ومن الجدول أعلاه تبين إن ( X3 ) أول المتغيرات الداخلة ثم يليه ( X1 ) كما هو واضح في العمود الذي يحمل عنوان (Variables Enter) ثم استبعد ( X2 X4 ).

## جدول رقم (١٥)

Model Summary <sup>c</sup>					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.635 <sup>a</sup>	.404	.372	6.076	
2	.744 <sup>b</sup>	.554	.504	5.398	2.808

a. Predictors: (Constant), X3

b. Predictors: (Constant), X3, X1

c. Dependent Variable: Y

الجدول أعلاه يبين معامل الارتباط ( R ) والذي يقيس قوة ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير المعتمد ( Y ) ومعامل التحديد ( R<sup>2</sup> ) والذي يقيس جودة توفيق النموذج من البيانات لكل نموذج من النماذج ابتداء من الأول والى النموذج الثاني وكذلك اختبار ( Durbin-Weston ) = ٢,٨٠٨ خالي من الارتباط الذاتي .

## جدول رقم (١٦)

ANOVA <sup>c</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	474.461	1	474.461	12.853	.002 <sup>a</sup>
	Residual	701.349	19	36.913		
	Total	1175.810	20			
2	Regression	651.292	2	325.646	11.175	.001 <sup>b</sup>
	Residual	524.517	18	29.140		
	Total	1175.810	20			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Predictors: (Constant), X3, X1

c. Dependent Variable: Y

يمثل الجدول أعلاه تحليل التباين لكل نموذج من النماذج حيث يبين F معنوية كل نموذج .  
جدول رقم (١٧)

Coefficients <sup>a</sup>								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	25.641	9.925		2.583	.018	4.867	46.414
	X3	1.320	.368	.635	3.585	.002	.549	2.091
2	(Constant)	43.425	11.396		3.810	.001	19.482	67.368
	X3	1.000	.352	.481	2.843	.011	.261	1.740
	X1	-.434	.176	-.417	-2.463	.024	-.805	-.064

a. Dependent Variable: Y

## النموذج الأول :

في الجدول أعلاه أول المتغيرات الداخلة إلى النموذج هو ( X<sub>3</sub> ) لان له اكبر معامل ارتباط بسيط ( R ) مع المتغير المعتمد ( Y ) بمقدار ( ٠,٦٣٥ ) وكذلك من نفس الجدول قيمة ( P. Value ) المرافقة لإحصائية ( t ) تساوي ( ٠,٠٠٢ ) وهي اقل من ( ٠,٠٥ ) ولهذا يسمح له ( X<sub>3</sub> ) بالدخول إلى النموذج ويكون معنوياً .

$$\hat{Y} = 25.641 + 1.320 X_3$$

S . E	0.368	$\hat{R}^2 = 0.372$
t	3.585	D-W = 2.808
P. value	0.002	F = 12.853

لو كانت P. value اكبر من ( ٠,٠٥ ) فإنها ترفض الفرضية  
بما إن قيمة P. value هي ( ٠,٠٠٢ ) يعني إن النموذج معنوي

النموذج الثاني :

يتم إدخال المتغير ( $X_1$ ) الذي يحمل أعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير المعتمد بثبات المتغير (  $X_3$  ) نختبر هذا المتغير أيضاً لإحصائية ( t ) المرافقة في الجدول أعلاه والتي قيمة ( P. Value ) المرافقة لها تساوي ( ٠,٠٢٤ ) وهي أقل من ( ٠,٠٥ ) ولهذا يسمح له ( $X_1$ ) بالدخول إلى النموذج ويكون معنوياً . ويصبح النموذج الثاني أفضل نموذج و معادلة الانحدار هي :

$$\hat{Y} = 43.425 - 0.434 X_1 + X_3$$

t	3.810	-2.463	2.843
P. value	0.001	0.024	0.011

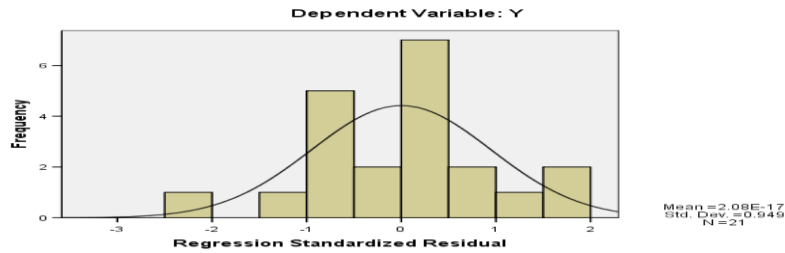
$$( F = 11.175 ) ( D. W = 2.808 ) ( \hat{R}^2 = 0.504 )$$

هذا يمثل أفضل نموذج انحدار وقد تجاوز كل الاختبارات الإحصائية إن قيمة ( R Square ) كما هي واضحة في الجدول أعلاه رقم ( ٤ - ١٧ ) هي (  $R^2 = 0.554$  ) و هي القوة التفسيرية للنموذج .  
كذلك تجاوز الاختبارات القياسية إذ إن قيمة ( Durbin Watson ) كانت :  $1.55 <$

$$2.808 < 3.95$$

وهذا يعني في منطقة الحسم أي إنه خالي من مشاكل الانحدار الذاتية.

Histogram



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

الشكل رقم ( 11 )

الرسم أعلاه يبين إن المدرج التكراري للمتغير المعتمد Y (درجة الشفافية) يتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يعني إن البيانات المدخلة طبيعية أيضاً .

ثالثاً : تفسير النموذج : من خلال الجداول والتحليلات الإحصائية تبين إنه إذا زاد الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى مُعدي التقارير المالية بدرجة واحدة فسوف تزداد درجة الشفافية بمقدار ( ١,٣٢٠ ) . و إذا ما أضيف إلى ذلك زيادة الإفصاح وتحسينه ستكون النتائج أفضل و درجة الشفافية أعلى. هذا ما تم إثباته في النموذج الأول والثاني أعلاه. وإن المُستثمرين والمُضاربين في سوق العراق للأوراق المالية يُفضلون الالتزام الأخلاقي و القيمي لدى مُعدي التقارير المالية و مراقبي الحسابات وكذلك يطالبون بتحسين و زيادة المعلومات المُفصّل عنها في التقارير المالية و يهتمون بذلك عند الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المصارف التي يتم التداول بأسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بدرجة أعلى من المتغيرات الأخرى حيث يُعطي الالتزام بالقيم الأخلاقية و قواعد السلوك المهني انطباعاً بالثقة والأطمئنان لديهم - المستثمرين والمضاربين - وبالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها وهي من أهم المتطلبات التي تؤدي إلى ضمان تحسين الإفصاح كما و نوعاً ومع المستلزمات الأخرى سوف تتقلص الفجوة بين الإفصاح المتاح والإفصاح المثالي الذي يحقق المبدأ المحاسبي الإفصاح الكامل وكذلك تتماثل المعلومات المحاسبية بين مُستخدمي و مُعدي التقارير المالية وتتقلص الفجوة إلى حد كبير بينهم .

## المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

١-٥: الاستنتاجات

١. الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح. والشفافية نظام ليست جزءاً من الإفصاح ، بل هي مضموناً له.
٢. الشفافية تُحسن جودة المعلومات و ترتقي بالإفصاح من خلال ثلاثة محاور:  
أ. تحسين جودة المعلومات كماً ونوعاً. ب. الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني. ج. بناء بيئة ملائمة تمتاز بالخلق الرفيع.
٣. المصارف العراقية الخاصة غالبيتها في العاصمة وتتعامل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء غالبيتهم من أفراد عائلة واحدة وتعمل في ظل ادنى مستوى من الإفصاح
٤. الإفصاح عن المعلومات غير المالية ما يزال ضعيفاً جداً بالقياس مع المعلومات المالية
٥. الحد من التلاعب بالقوائم والتقارير المالية لا يتعلق أمره بالتشريع وإصدار المعايير بقدر تعلقه بالسلوك المهني والقيم الأخلاقية لمُعدي المعلومات المحاسبية.
٦. لا يوجد نقص في هيكلية الجهات التي تكافح الفساد وتؤسس للشفافية ولكن هناك تقصير في تطبيق التشريعات المتعلقة بالشفافية.
٧. وجود نقص تشريعي محاسبي في العراق خاصة فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة والشفافية التي باتت تشغل المهتمين بالمحاسبة من مهنيين وأكاديميين.
٨. قلة الدعم وعدم الاهتمام بمجلس المعايير المحاسبية والرقابية في ديوان الرقابة المالية في العراق.
٩. تقدم الشفافية تقيماً لأداء المحاسبين والإدارة وتكون مؤشراً على نزاهتهم وموضوعيتهم
١٠. الشفافية في الإفصاح لها تأثير إيجابي في كفاءة الأداء وتُعطي مؤشراً على جدية المصرف في الإفصاح لمقارنته مع أداء المصارف المماثلة
١١. الشفافية في الإفصاح تؤدي إلى الحد من التباين وعدم التماثل بالمعلومات بين المُستخدم الداخلي و الخارجي وتقتل من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية .
١٢. غياب الشفافية يؤدي إلى رفع مصطنع لأسعار الأسهم . الشفافية تقلل من المعلومات الوهمية والشائعات والفساد المالي
١٣. التقيد بتطبيق النظام المحاسبي الموحد دون التركيز على معايير المحاسبة الدولية يُضعف القابلية للمقارنة مع المصارف العالمية .
١٤. الشفافية تطمئن المستثمرين في الحصول على حقوقهم بشكل عادل و تضمن حصولهم عليها بصورة متساوية.
١٥. أظهرت نتائج البحث التطبيقية إن المتوسط العام للشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية الخاصة هي بنسبة (٦١%) لعموم المصارف وأعلى درجة للشفافية هي في البند الأول من مؤشرات مقياس ( S&P ) الخاص بشفافية هيكل الملكية وحقوق المساهمين إذ بلغت (٦٨%) وأما أدنى درجة فهي للبند الثالث الخاص بشفافية مجلس الإدارة و هيكلته إذ أشر المقياس على (٥٣%) وهناك تفاوت بالشفافية بين المصارف وهي تقع بين درجتين أعلى درجة كانت لدى مصرف الخليج التجاري بنسبة (٧٧%) سبعة وسبعون من المائة وأدنى نسبة كانت (٥١%) إحدى وخمسون من المائة لدى المصرف بابل.
١٦. إن مستوى الشفافية وفقاً لمؤشرات مقياس ( S&P ) لم يتم قياسه في الوطن العربي الآ في ثلاثة بلدان هي مصر في عام ( ٢٠٠٧ ) وقد بلغت درجة شفائيتها (٤٠%) ، السعودية في عام ( ٢٠١٠ ) بلغت درجة شفائيتها ( ٦٩,٦% ) و من خلال البحث تبين إن القطاع المصرفي العراقي الخاص يتصدر نشاط سوق العراق المالي إن درجة الشفافية بلغت فيه ( ٦١ % ) وترتيبه ثان عربياً متقدماً على مصر (و إن كان القياس مع الفارق من حيث حجم القطاعات و الفترة الزمنية).
١٧. إن المصارف التي سجلت مؤشر الشفافية لها درجة دون المتوسط العام البالغ (٦١%) هي كالاتية :

## جدول رقم ( 18 ) ترتيب المصارف التي فوق وتحت المتوسط العام لدرجة الشفافية

درجة	المصارف التي تحت المتوسط العام	ت	المصارف التي فوق المتوسط العام	درجة	ت
٥١	مصرف بابل	١	مصرف الخليج التجاري	٧٧	١
٥١	مصرف المتحد للاستثمار	٢	مصرف كردستان الدولي	٧١	٢
٥٢	مصرف التجاري العراقي	٣	مصرف بغداد	٦٨	٣
٥٢	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	٤	مصرف الاستثمار العراقي	٦٧	٤
٥٤	مصرف دجلة والفرات	٥	مصرف العراقي الإسلامي	٦٧	٥
٥٤	مصرف الاقتصاد	٦	مصرف المنصور للاستثمار	٦٦	٦
٥٤	مصرف سومر التجاري	٧	مصرف الاتحاد العراقي	٦٦	٧
٥٦	مصرف الموصل	٨	مصرف آشور الدولي	٦٦	٨
٥٧	مصرف الإيلاف الإسلامي	٩	مصرف الشمال	٦٥	٩
٥٩	مصرف دار السلام	١٠	مصرف الائتمان العراقي	٦٥	١٠
			مصرف الأهلي العراقي		١١

١٨. تبين من نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS) إن الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني و زيادة الإفصاح و تحسين جودة المعلومات كماً ونوعاً هي أكثر تفضيلاً لدى المستثمرين والمضاربين.

١٩. هناك ثلاثة مصارف مَهَذَّة بأن تُوضَع تحت الوصاية هي ( مصرف بابل، مصرف الموصل و المصرف التجاري العراقي) و ثلاثة مصارف وضعها ضعيف هي (مصرف المتحد للاستثمار، مصرف دجلة والفرات، مصرف الاقتصاد). ما يوشر إن المصارف العراقية الخاصة هي تعاني من مشاكل في أدائها.

٢٠. لوحظ إن أكثر الجهات اهتماماً في تحسين الشفافية في افصاحات الشركات المُسجَلة في سوق العراق للأوراق المالية هي هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي وقد ساهمت متابعتها في تحسين الإفصاح للمصارف العراقية الخاصة من خلال المتابعة المستمرة لنشاطها .

٢١. هناك تفاوت في تطبيق المعايير محاسبية لدى المصارف بين المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية.

٢٢. أن الرسم البياني للتغيير في سعر السهم أوضح تعبيراً وأكثر شفافية في الإفصاح منه في القيمة السوقية للأسهم فعند رسم المنحنى البياني لسعر الإغلاق والرسم البياني للقيمة السوقية للمصرف نفسه عن المدة نفسها يمكن ملاحظة الفرق الكبير في التعبير عن واقع المصرف. كذلك هو الأمر مع نسبة التغير فيهما.

٢٣. أن التغير في سعر الإغلاق للسهم يتأثر بالشفافية في الإفصاح ويؤثر في ثقة المضارب والمستثمر بصورة أسرع من التغير في القيمة السوقية للأسهم ، أي أن ارتفاع درجة الشفافية أو انخفاضها تدفع بسعر السهم إلى الزيادة أو الانخفاض بشكلٍ سريع وهذا ينعكس على القيمة السوقية للأسهم بصرف النظر عن العوامل المؤثرة الأخرى .

٢٤. مع تحسن إمكانات الاطلاع على المعلومات التي تُعلن من قبل المصارف وهيئة الأوراق المالية يصبح الأفراد (منتخذي القرارات و المطلعين ) أقدر على مراقبة الأحداث وتقييم الخيارات و إدارة المخاطر، إلا إنهم يستجيبون للحذر بسرعة عند وجود مؤشرات للمخاطر وتكون استجابتهم بطيئة لمؤشرات التحسن فهم يحتاطون ويمكثون حتى "تطمئن قلوبهم" بالمعلومات المفصَح عنها.

٢-٥: التوصيات:

١. يستلزم الحرص أن تقوم جميع المصارف على تأسيس نظام جيد للشفافية بالبيانات والمعالجات والمعلومات لا يقوم فقط بتوفير الكم ، الجودة والتوقيت المناسب للمعلومات المالية ، بل يتعداه إلى تنمية الالتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية التزاماً طوعياً لخلق بيئة مناسبة للشفافية.

٢. زيادة اهتمام و رعاية البنك المركزي العراقي للمصارف العراقية الخاصة و بناء قطاع مصرفي سليم للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ، إلى جانب زيادة فاعلية قسم التفتيش الميداني لمراقبة أداء المصارف واستشعار المخاطر فيها وإعلان تصنيف (CAMELS) بشكل دوري سنوياً لتحفيز المصارف واتخاذ الإجراءات المبكرة ومساعدتها في تجاوز الأخطار التي تواجهها.



٣. تضمين التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية رسم بياني لكل شركة يبين التغير في سعر الإغلاق للسهم.
٤. ضرورة العمل على قياس الشفافية وفقاً للمقياس العالمي (S&P) سنوياً من قبل هيئة الأوراق المالية كأداة لرقابة أداء المصارف خدمة لمصالح الجهات الخارجية (مستثمرين، حكومة ومنظمات مجتمع مدني) لتساعدهم في اتخاذ القرارات .
٥. ضرورة تضمين التقارير المالية السنوية المعلنة للجمهور نتائج تصنيف (CAMELS) لكونها تحقق قدراً مهماً من الشفافية في الإفصاح و لاعتماده على عدة مؤشرات استشعار مبكر للمخاطر التي تواجهها المصارف بالإضافة لأهميته للمستثمرين الأجانب والمحليين ليكون الجمهور على بينة من أمره وهذه إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات بازل الثانية للرقابة المصرفية (علماء إن التصنيف يقوم به قسم التفتيش الميداني في البنك المركزي العراقي).
٦. الاستفادة من التقنيات الحديثة وشبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت) في توصيل المعلومات، وفي ظل الثورة التقنية يمكن توفير التقارير الدورية أو إي معلومات بتكاليف أقل مقابل منافع عالية.
٧. للإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة دور فاعل في التعبير بحرية و نشر الأخلاقيات و القيم لجعل البيئة الخارجية ملائمة لمتطلبات الشفافية في الإفصاح . وينبغي توسيع المساحات الإعلانية لتشمل مستخدمي المعلومات وعموم المطلعين لتحقيق الرقابة المجتمعية في تقويم الأخطاء. فضلاً عن توظيف القيم الدينية والأخلاقية لخلق بيئة ملائمة تنبذ الفساد وتحت على النزاهة .
٨. السعي الجاد في تطبيق التشريعات التي تهتم بالنزاهة وتفعيلها بشفافية عالية.
٩. تقوية دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق و تشريع معايير محاسبية بشكل أكبر مما هي عليه حالياً ، أو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لحين إجراء التوافق معها " التوافق لا يعني التطابق" و العمل بها وإلغاء التعارض معها مع السعي لملائمتها وطبيعة الخصوصيات للبيئة المحلية .
١٠. دعم مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في ديوان الرقابة المالية بالمكافآت والحوافز لانجاز مهامها في مواكبة التطور في بيئة العمل المحاسبية العالمية حتى تكون المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية قابلة للمقارنة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية التي ستوحي بالثقة في أعمال المصارف و مراكزها المالية.
١١. ضرورة ضبط القواعد المحاسبية العراقية بحيث يتم تضمين كل معيار معالجة وحيدة تمثل أفضل المعالجات (أو بديل واحد فقط من البدائل المقترحة) داخل المصرف (الشركة) تحقق درجة عالية من الشفافية .
١٢. تحديث النظام المحاسبي الموحد وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية المُحدثة .
١٣. تقليص الجهات والهيئات الرقابية و التركيز على التطبيق أكثر من الهيكلية والعمل بشفافية كفيل بتحقيق الرقابة المجتمعية.
١٤. أن تزيد هيئة الأوراق المالية من اهتمامها بالشفافية في الإفصاح عن طريق إيجاد وسائل وطرق تلزم المصارف على زيادة درجة الشفافية في افصاحاتها.
١٥. ضرورة تبني آليات حوكمة الشركات وأهمها التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.
١٦. ضرورة تبني المصارف الدور الاجتماعي وتضمين ذلك في التقارير المنشورة. وتعزيز الرقابة المجتمعية
١٧. ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية و البنك المركزي العراقي باعتبارهما من أهم الجهات التي تراقب أداء المصارف مبادئ الشفافية و فتح دورات تدريبية خاصة بتحديثات المعايير المحاسبية الدولية للعاملين في أعداد التقارير المالية (مديرين تنفيذيين، محاسبين و مراقبي حسابات) حتى تضمن معلومات ذات مستوى شفافية عال.
١٨. التأكيد على تحسين الإفصاح و زيادة درجة الشفافية كعنصر أساسي لجودة المعلومات سواء المالية أو غير المالية مع زيادة التركيز على المعلومات غير المالية لأنها مازال ضئيلة ودون المستوى .

المصادر :-

أولاً: القوانين و الأنظمة:

١. ديوان الرقابة المالية (٢٠٠٣)، دليل الرقيب المالي ، جمهورية العراق .
٢. قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).
٣. قانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤).
٤. قانون سوق الأوراق المالية (2008).
٥. التقارير الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣.
٦. مجلس معايير المحاسبة المالية، مجلس معايير المحاسبة ومجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي ، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) (٢٠٠٩).
٧. النظام المحاسبي الموحد ، ديوان الرقابة المالية ، جمهورية العراق (٢٠١١)

ثانياً: المصادر العربية:

أ. الكتب

- ١- أبو نصار محمد وجمعة حميدات جمعة (٢٠٠٩) "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية" دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ٢- بلخاوي احمد (2009) "نظرية محاسبية" تعريب أ.د.رياض العبد الله مراجعة أ.د.طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣- الججاوي وحيدر المسعودي (٢٠١٤) "المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" دار الكتب، كربلاء، العراق.
- ٤- حنفي ، عبد الغفار، (٢٠٠٤) الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٥- الحيايي وليد ناجي (٢٠٠٧) "نظرية المحاسبة" منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك،
- ٦- ديوان الرقابة المالية (٢٠٠٥) المعايير المحاسبية و الأدلة الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.
- ٧- ألرحيلي عوض سلامة، (٢٠٠٤) "دور نظام السوق المالي الجديد في تعزيز الشفافية و الإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية دراسة تحليلية" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ، سبتمبر.
- ٨- الشيرازي ، عباس مهدي ( ١٩٩٠) " نظرية المحاسبة " الطبعة الأولى ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع : الكويت
- ٩- كيسو، ويجانت، كميل ٢٠١٤ " مبادئ المحاسبة " ترجمة مصطفى محمد، نزار بن صالح ومراجعة ناصر خليفة و فتحي رزق سالم ، تقديم عبيد بن سعد المطيري ، دار المريخ للنشر، الرياض.
- ١٠- كيسو دونالد و جيري يجانت، ( ١٩٩٩) "المحاسبة المتوسطة" ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة احمد محمد حجاج ، تقديم سلطان محمد السلطان ، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض.
- ١١- لطفي أمين ، السيد أحمد (٢٠٠٥) "نظرية المحاسبة" منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك"
- ١٢- مارشال، ستينبارت، (٢٠١٠) "نظم المعلومات المحاسبية" تعريب الحسيني قاسم، مراجعة أيمن حداد ومهند عتمه دار المريخ، السعودية، الرياض.
- ١٣- مجلس المعايير المحاسبية (٢٠٠٥)، المعايير المحاسبية والأدلة الرقابية الصادرة، ديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق .
- ١٤- مطر محمد عطية (٢٠٠٤) "التأصيل النظري لممارسات المهنة المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٥- المنجد في اللغة و الإعلام، دار المشرق (١٩٨٦)، بيروت- لبنان.
- ١٦- الهاشمي، عبد الله (٢٠٠٣) "الأخلاق والآداب الإسلامية" دار العلوم ، الطبعة الثالثة، الكويت

- ١٧- هندي منير إبراهيم ، ( ١٩٩٤ ) "أدوات استثمار في أسواق رأس المال- الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الإمارات.  
 ١٨- هندي، منير ( ١٩٩٧ )، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.  
 ١٩- هندي ، منير إبراهيم(١٩٩٩)" الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، منشأة المعارف، الإسكندرية  
 ب . الرسائل الاطاريح الجامعية:

- ١ . بدروسيان، إسكوهي أو انيس او هانيس،(2007) "مفهوم الإنصاف في المحاسبة وأثره في عملية الإبلاغ المالي دراسة تحليلية وميدانية لأنموذج ومستخدمي التقارير المالية بالعراق" أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة.  
 ٢ . التميمي، سحر سعدون صبار(٢٠٠٩)" متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة.  
 ٣ . التميمي عباس حميد يحيى (٢٠٠٨)" اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة"، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .  
 ٤ الجرجاوي حليلة خليل، (٢٠٠٨) " دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم " رسالة ماجستير محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.  
 ٥ المشهداني، بشرى نجم (2007)"الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل دكتوراه فلسفة في المحاسبة.  
 ٦ عابد، محمد نواف،( ٢٠٠٦) " دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية"، رسالة مقدمه إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة .

## ج . الدوريات والملتقيات

١. إسماعيل خليل،نعوم ريان(٢٠١٢)"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد ثلاثون.  
 ٢. إسماعيل زكريا محمد صادق ، عبيد إبراهيم السيد ، ٢٠٠٧ " قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري ، المؤتمر السنوي الرابع في قسم المحاسبة كلية التجارة .  
 ٣. البكري رياض، الدوغجي علي حسين، الجنابي عامر محمد، عبيد ،انتصار احمد ٢٠٠٤"القواعد المحاسبية للإفصاح والشفافية" بحث مقدم للندوة العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،العراق ،بغداد.  
 ٤. الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد ( ٢٠٠١ )، هل تسبق أسعار الأسهم الأرباح المحاسبية في عكس المعلومات الملانمة لتحديد قيمة المنشأة، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ( ٢٨ )، العدد (١)، عمان.  
 ٥. سالم محمد عبود(٢٠٠٩)"الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح و الشفافية"المؤتمر العلمي الثالث عمان، الأردن.  
 ٦. الغبان، ثامر صبري(٢٠١٠)" تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها- دراسة تطبيقية"المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(٧) العدد(٢٧) جامعة كربلاء  
 ٧. مطر محمد، نور عبد الناصر، الفحشي ظاهر،(٢٠٠٩)" العلاقة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية " المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء،الأردن ٢٨ - ٢٩ / ٤ ٢٠٠٩/  
 ٨. أنعمي سنان ، " نظم الإقطاع في القوائم المالية على قوة المعايير المحاسبية المعتمدة"، بحث مقدم للمعهد المالي العربي، ٢٠٠٤ .

د . المواقع الالكترونية:

١. الأنتوساي، مبادئ الشفافية والمساءلة ، (تاريخ الدخول ٢٠١٤/٢/١٠)

www.issai.org

٢. موقع الشفافية الدولية: (تاريخ الدخول ٢٠١٤/٢/١٠)

[http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption\\_around\\_the\\_world\\_2013\\_arabic](http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption_around_the_world_2013_arabic)

٣. البنك المركزي العراقي، متاح على الموقع الالكتروني (الدخول ٢٠١٤/٢/٢٤)

<http://www.cbi.iq/index.php?pid=History>

٤. مؤسسة الموسوعة المهنية للموارد البشرية، متاحة على الموقع الالكتروني :

(تاريخ الدخول ٢٠١٤/٢/٢٤) <http://www.hr-encyclopedia.com/products2.html>

٩. المشهداني بشرى نجم، "أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق" متاحة على الموقع الالكتروني :

(الدخول ٢٠١٤/٢/٢٨)

(تاريخ)

[http://www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/4.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/4.doc)

ثالثا: المصادر الأجنبية: First-Book:

1. Laurence Lescourret, Christian Y. Robert: 2011 "Transparency rules: Price formation in the presence of order referencing "Journal of Financial Markets, Volume 14, Issue 2, May 2011.
2. FASB, SFAC, NO.8, 2010: "Qualitative Characteristics of Accounting Theory, 5<sup>th</sup>.
3. Klan-Ping Lim, Robert D. Brooks, Jae H. Kim: 2008 "Financial crisis and stock market efficiency: Empirical evidence from Asian countries", International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 3, June 2008 .
4. Robert , m. v., clear as glass, 2005, "transparent financial reporting ,healthcare financial Management" ,vol.59.
5. Oxford English Readers Dictionary ,1959, London, Oxford Press.
6. .Kieso , Weygandt ,Warfield," Intermediate Accounting", IFRS edition, 201٠ .
7. Kieso, et al." Intermediate Accounting " ,volume 2, IFRS. WILEY Middle East, (2012).
8. .Jeter, Chaney, 2010, "Advanced Accounting" 4<sup>th</sup> Edition,
9. Patel ,S ., and Dallas. 2002 "transparency and disclosure :overview of methodology and study results– united states, governance standard and poor" com
10. Yang & Tony Aranoff, ,2003 "Improving Disclosure and Transparency in Nonprofit Accounting"
11. ,Michael ,o., et. al. ,2006 transparency in financial statements A conceptual frame work from A perspective.
12. Che Haat et al. 2008 "Transparency and Performance of Malaysian Companies"
- 13 Kian-Ping Lim, Robert D. Brooks, Jae H. Kim: "Financial crisis and stock market efficiency: Empirical evidence from Asian countries", International Review of Financial Analysis ,Volume 17, Issue 3, June 2008